OPEN ACCESS
Received: 18/01/2025
Accepted: 21/04/2025

مجلة الآداب

The Impact of Implementing Sustainable Development Dimensions on Financial Performance at Yemen and Gulf Bank

Dr. Marwan Mohammed Khaled Mohammed* Marwankhiled@gmail.com

Nasser Saleh Mohammed Nejad** nassernejad8886@gmail.com

Abstract:

This study aimed to investigate the implementation level of sustainable development dimensions (economic, social, environmental, and technological) and their impact on financial performance through a case study of Yemen and Gulf Bank. The study population comprised all bank employees (N=108), with 91 valid questionnaires retrieved for analysis. Employing an analytical-descriptive methodology using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS v29), stepwise regression analysis was conducted to test the research hypothesis. Findings revealed a high implementation level across all four sustainable development dimensions. The analysis further demonstrated a statistically significant positive impact of the technological dimension on financial performance, as well as a combined statistically significant positive impact of the economic and technological dimensions on financial performance. However, results did not indicate a statistically significant positive impact of either the social or environmental dimension on financial performance.

Keywords: Economic Dimension, Environmental Dimension, Social Dimension, Technological Dimension, Banking Financial Performance.

*Assistant Professor of Business Administration, Department of Business Administration, Al-Sadah Qualitative College -, Ibb University, Republic of Yemen.

**PhD Candidate in Business Administration, Department of Business Administration, Faculty of Administrative Sciences, Thamar University, Republic of Yemen

Cite this article as: Mohammed, M. M. K. &Nejad, N. S. M. (2025). The Impact of Implementing Sustainable Development Dimensions on Financial Performance at Yemen and Gulf Bank, *Journal of Arts, 13*(3), 245 -278. https://doi.org/10.35696/joa.v13i3.2743

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 18/ 01/ 2025
تاريخ القبول:21/ 04/ 2025

مجلة الآداب

تأثير تطبيق أبعاد التنمية المستدامة على الأداء المالي في بنك اليمن والخليج

د. مروان محمد خالد محمد* Marwankhiled@gmail.com

ناصر صالح محمد نجاد** nassernejad8886@gmail.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مستوى ممارسة أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والتكنولوجية) ومدى تأثيرها على الأداء المالي، من خلال دراسة حالة بنك اليمن والخليج، وقد شمل مجتمع الدراسة جميع موظفي البنك، وعددهم (108) موظفين، وبلغ عدد الاستمارات المستردة والصالحة للتحليل (91) استبانة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الحزمة الإحصائية (SPSS29)، وتم إجراء تحليل الانحدار المتدرج (Stepwise)؛ لاختبار فرضية الدراسة. وتوصلت إلى أن هناك مستوى مرتفعا لممارسات أبعاد التنمية المستدامة (الأربعة)، كما أظهرت الدراسة وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية للبعد التكنولوجي على الأداء المالي، وكذلك وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية للبعدين الاقتصادي والتكنولوجي معًا على الأداء المالي. بينما لم تُظهر النتائج وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية للبعد الاجتماعي أو البيئي على الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: البعد الاقتصادي، البعد البيئي، البعد الاجتماعي، البعد التكنولوجي، الأداء المالي المصرفي.

* أستاذ إدارة الأعمال المساعد، قسم إدارة الأعمال، الكلية النوعية في السدة، جامعة إب، الجمهورية اليمنية.

**طالب دكتوراة في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية العلوم الإدارية، جامعة ذمار، الجمهورية اليمنية

للاقتباس: محمد، م. م. خ، نجاد، ن. ص. م. (2025). تأثير تطبيق أبعاد التنمية المستدامة على الأداء المالي في بنك اليمن والخليج ، *مجلة الآداب*، *13* (3)، 245-278. https://doi.org/10.35696/joa.v13i3.2743

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

1- المقدمة

في ظل التقلبات الاقتصادية والسياسية والبيئية المتسارعة، أصبحت المؤسسات المصرفية تواجه تحديات متزايدة تؤثر على استقرارها ونموها. ويُعد الأداء المالي مؤشرًا محوريًا يعكس قدرة البنوك على تحقيق الاستدامة من خلال توليد عوائد مستقرة ومواجهة المخاطر بفعالية. ومن هذا المنطلق، تزداد الحاجة إلى تحسين الأداء المالي عبر إدارة رشيدة للموارد، وتطبيق آليات رقابة متطورة تعزز من الكفاءة والتنافسية.

وقد برز مفهوم التنمية المستدامة بوصفه إطارًا إستراتيجيًا متكاملًا يهدف إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، متجاوزًا دوره الأخلاقي إلى كونه أداة عملية لتعزيز الثقة المؤسسية وتحقيق أداء طويل الأجل. وتشير الأدبيات الحديثة إلى وجود علاقة إيجابية بين تبني ممارسات الاستدامة وتحسين الأداء المالي، حيث تسهم هذه الممارسات في رفع الكفاءة التشغيلية، وخفض التكاليف، وتحقيق مزايا تنافسية مستدامة، فضلًا عن تعزيز صورة المؤسسة لدى المستثمرين والمجتمع.

وفي هذا السياق، أظهرت العديد من الدراسات نتائج متسقة تدعم هذا الاتجاه؛ فقد بيّنت دراسة غريب (2018) أن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية تسهم إيجابيًا في تحسين الأداء المالي في البنوك، فيما أكدت دراسة الحاج (2017) على أهمية الإفصاح عن تقارير الاستدامة في تعزيز مصداقية المعلومات المالية. وعلى المستوى الدولي، توصلت دراسة Labini et al. (2025) إلى وجود علاقة إيجابية بين ممارسات الاستدامة والعوائد المالية في شركات التأمين، كما أظهرت دراسة Mondal et al. (2024) أن تبني المحاسبة البيئية والإنتاج المستدام ينعكس إيجابيًا على الأداء المالي. وأكدت دراسة Diez (2023) أهمية الأبعاد البيئية والاجتماعية في تعزيز الأداء المالي.

وانطلاقًا من هذه المعطيات، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر أبعاد التنمية المستدامة على الأداء المالي في بنك اليمن والخليج، وذلك بهدف بناء إطار نظري وتطبيقي يدعم تبني ممارسات مستدامة تسهم في تحسين الأداء المالي وتعزيز تنافسية القطاع المصرفي اليمني في ظل البيئة المعقدة التي يشهدها الاقتصاد الوطني.

1-1 مشكلة الدراسة

تواجه البنوك الأهلية اليمنية، وعلى رأسها بنك اليمن والخليج، تحديات متزايدة نتيجة التقلبات الاقتصادية والسياسية والبيئية، مما انعكس سلبًا على مؤشرات الأداء المالي، خاصة انخفاض الربحية وارتفاع المديونية. وفي ظل هذه الظروف، يُنظر إلى تبني أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية والتكنولوجية) كإستراتيجية محتملة لتحسين الكفاءة التشغيلية، وخفض التكاليف، وتعزيز ثقة المستثمرين.

وفي هذا السياق، أشار تقرير البنك المركزي اليمني (2024) إلى حدوث تراجع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة (6.9%)، وانخفاض ودائع الادخار بنسبة (13.8%)، مقابل ارتفاع محدود في إجمالي الودائع بنسبة (2.3%)، مما يعكس اضطرابًا في مصادر التمويل البنكي، إلى جانب استمرار الضغوط التضخمية وتقلب سعر الصرف. كما أظهرت دراسة العزاني (2023) ضعف الأداء المالي للبنوك التجارية اليمنية رغم توافر السيولة وكفاية رأس المال، ويُعزى ذلك إلى انخفاض الربحية وارتفاع المخاطر المالية.

ورغم وجود دراسات دولية حول أثر التنمية المستدامة على الأداء المالي، فإن هذا الجانب لا يزال محدود البحث في السياق اليمني، خصوصًا في البنوك الأهلية. ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة التي تسعى إلى تحليل أثر تبني أبعاد التنمية المستدامة على الأداء المالي في بنك اليمن والخليج، وذلك بهدف سد الفجوة المعرفية وتقديم توصيات عملية تسهم في تحسين الأداء والاستدامة المالية للمصارف ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1- ما مستوى تطبيق أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، التكنولوجي) في بنك اليمن والخليج من وجهة نظر العاملين في البنك؟

2- ما مدى تطبيق مؤشرات الأداء المالي في بنك اليمن والخليج من وجهة نظر العاملين في البنك؟

3- ما تأثير تطبيق أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، التكنولوجي) على الأداء المالي في البنك؟

2-1 أهداف الدراسة

في ضوء تساؤلات الدارسة فإنها تهدف إلى ما يلي:

1- قياس مستوى تطبيق أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، التكنولوجي) في بنك اليمن والخليج.

2- تحديد مستوى تطبيق مؤشرات الأداء المالي في بنك اليمن والخليج من وجهة نظر العاملين في البنك.

3- قياس تأثير تطبيق أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، التكنولوجي) على الأداء المالي في البنك.

4- تقديم التوصيات المقترحة لتطبيق أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، التكنولوجي) في بنك اليمن والخليج، وتأثيرها على الأداء المالي.

3-1 أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تركيزها على العلاقة بين تطبيق أبعاد التنمية المستدامة والأداء المالي في القطاع المصرفي اليمني، خصوصًا في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه البلاد. ويمكن تحديد أهمية الدراسة من خلال البعدين التاليين:

1- الأهمية العلمية: تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية من خلال تقديم تحليل منهجي حول تأثير الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والتكنولوجية للتنمية المستدامة على الأداء المالي للبنوك، كما تعمل على سد الفجوة البحثية في الدراسات السابقة، حيث تندر الأبحاث التي تتناول تطبيقات التنمية المستدامة في القطاع المصرفي اليمني وعلاقتها بالأداء المالي، ومن ثم تقدم إطارًا تحليليًا يمكن الاستفادة منه في دراسات مستقبلية تهدف إلى استكشاف تأثير التنمية المستدامة في القطاعات المالية الأخرى، مما يعزز من الفهم الأكاديمي لهذا المجال.

2- الأهمية العملية: تقدم الدراسة توصيات عملية للبنوك، بما فيها بنك اليمن والخليج، حول كيفية دمج مبادئ التنمية المستدامة في إستراتيجياتها التشغيلية لتعزيز الأداء المالي وتحقيق ميزة تنافسية، ويمكن أن تساعد على توعية إدارات البنوك بأهمية الاستدامة المالية والبيئية والاجتماعية، مما يسهم في تحسين استقرار القطاع المصرفي في اليمن، وتُمكّن صناع القرار في المؤسسات المصرفية والجهات التنظيمية من تطوير سياسات تدعم الاستدامة في النظام المصرفي، بما ينعكس إيجابيًا على الاقتصاد الوطني، ويعزز قدرة البنوك على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والبيئية العالمية، مما يسهم في تحقيق استدامة طويلة الأجل واستقرار مالي أكبر.

4-1 حدود الدراسة

تقتصر هذه الدراسة في حدودها الموضوعية الزمانية والبشرية والمكانية على النحو الآتي:

الحدود الموضوعية: وتمثلت في تناول تأثير تطبيق أبعاد التنمية المستدامة على الأداء المالي في (المفهوم والأبعاد).

الحدود البشرية: جميع الموظفين العاملين في بنك اليمن والخليج وفروعه وعددهم (108).

الحدود المكانية: بنك اليمن والخليج المركز الرئيس صنعاء وفرعيه في: صنعاء، وعدن - الجمهورية اليمنية.

5-1 نموذج الدراسة:

يرتكز هذا البحث على بناء نموذج يوضح طبيعة العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة والأداء المالي في بنك اليمن والخليج، وذلك في إطار سعي البنك لتحقيق التوازن بين الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية، والتكنولوجية.

وقد تم تحديد متغيرات الدراسة على النحو الآتي:

1- المتغير المستقل: يتمثل في التنمية المستدامة، التي تشمل أربعة أبعاد رئيسية تمثل الركائز الأساسية لأي نهج تنموي حديث، وهي:

البُعد الاقتصادي: ويتعلق بكفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، وتعزيز النمو، ورفع كفاءة الأداء.

البُعد البيئي: ويشمل ممارسات الحفاظ على البيئة، وتقليل الآثار السلبية للأنشطة المالية والمصرفية على النظم البيئية.

البُعد الاجتماعي: ويركز على المسؤولية المجتمعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ودعم المبادرات التي تساهم في تحسين رفاه المجتمع.

البُعد التكنولوجي: ويتعلق بتوظيف التكنولوجيا الحديثة والابتكار في تحسين العمليات المصرفية وتعزيز التنافسية والاستدامة.

2- المتغير التابع، وهو الأداء المالي للبنك، الذي يتم قياسه من خلال أربعة أبعاد رئيسية تعكس مستوى الكفاءة والقدرة المالية للمؤسسة، وهي:

الربحية: كمؤشر على قدرة البنك على تحقيق العوائد من موارده.

السيولة: لقياس مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل.

الكفاءة التشغيلية / النشاط: التي تعكس مدى فاعلية الأنظمة والإجراءات في تحقيق أهداف البنك.

إدارة المخاطر والاستقرار المالي: كمؤشر على قدرة البنك في مواجهة التحديات وضمان استمرارية الأداء بشكل مستقر.

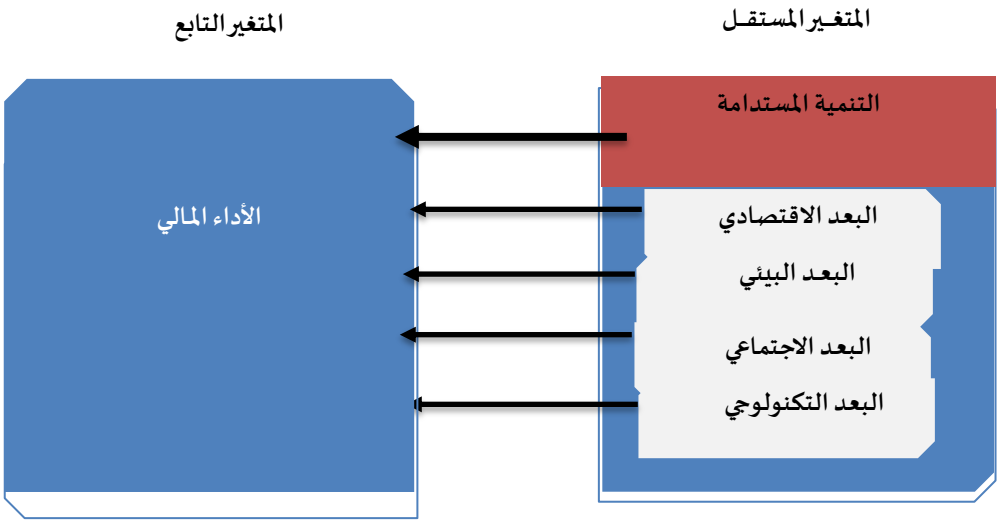

شكل رقم (1) يوضح نموذج الدراسة

6-1 فرضية الدراسة

وبناء على مشكلة الدراسة وأهدافها وعلى نتائج الدراسات السابقة تم صياغة الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتنمية المستدامة (على الأداء المالي في البنك.

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للبعد الاقتصادي، على الأداء المالي في البنك.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للبعد الاجتماعي، على الأداء المالي في البنك.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للبعد البيئي، على الأداء المالي في البنك.

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للبعد التكنولوجي، على الأداء المالي في البنك.

7-1 الدراسات السابقة

1- دراسة (شدد،2024) ، بعنوان: "أثر المحاسبة البيئية في قياس الأداء المالي في الشركات الصناعية في جنوب الضفة الغربية"، هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر المحاسبة البيئية في قياس الأداء المالي في الشركات الصناعية في جنوب الضفة الغربية، وطبقت الدراسة على جميع الشركات الصناعية في جنوب الضفة الغربية كمجتمع للدراسة وتم اختيار عينة مكونة من 11 شركة، واستخدمت الاستبانة كأداة للقياس، وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة إيجابية بين البعد البيئي والأداء المالي.

2- دراسة الحكيمي (2023)، بعنوان "دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين أداء البنوك اليمنية من وجهة نظر العملاء"، سعت هذه الدراسة إلى قياس أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تحسين أداء البنوك اليمنية، وذلك من وجهة نظر العملاء. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي والتحليلي، وصممت استبانة وزعت على عينة مكونة من (450) عميلًا لبنوك مختلفة، كان معظمهم من محافظة تعز. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية طردية متوسطة وذات دلالة إحصائية بين أبعاد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبين الأداء المصرفي للبنوك اليمنية. كما بينت النتائج ارتفاع معدل استخدام الصراف الآلي، وأن العملاء يميلون لتقييم الأداء المصرفي بشكل إيجابي عند توفر خدمات تكنولوجية فعالة.

3- دراسة شرهان وآخرين (2023)، بعنوان "تأثير أنظمة الدفع الإلكتروني في الأداء المالي في البنوك اليمنية: دراسة تطبيقية في البنوك العاملة في مدينة صنعاء"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير أنظمة الدفع الإلكتروني على الأداء المالي في البنوك اليمنية، وذلك من خلال دراسة تطبيقية شملت عددًا من البنوك العاملة في مدينة صنعاء. اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، واستخدموا الاستبانة أداة رئيسية لجمع البيانات. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية لأنظمة الدفع الإلكتروني – مثل بطاقات الدفع، والتحصيل الإلكتروني، والمحافظ الإلكترونية، والنقود الإلكترونية – على الأداء المالي للبنوك، حيث ساهمت

هذه الأنظمة في زيادة الربحية، وتقليل التكاليف، وتحسين إدارة السيولة، ورفع كفاءة العمليات الداخلية من خلال تسريع إنجاز المعاملات والاستجابة لمتطلبات العملاء.

4- دراسة(العبيدي،2023)، بعنوان: "تقييم أداء المؤسسات المصرفية وتأثيره على تخفيض المخاطر المالية وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الخاصة"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير تقييم أداء المؤسسات المصرفية من خلال أنموذج CAMELS كمتغير مستقل على تخفيض المخاطر المالية وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة كمتغير تابع، وتحليل وقياس نوع التأثير بين المتغيرين المستقل والتابع، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة في البنوك التجارية الخاصة، ووقع الاختيار على (10) بنوك، للفترة من (2020-2007)، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود تأثير إيجابي للأداء المالي على مستوى التنمية المستدامة ككل، وكذلك وجود تأثير إيجابي للأداء المالي على كل من البعد (الاقتصادي، و التكنولوجي، والاجتماعي).

5- دراسة (بن بحلق، 2023)، بعنوان: "أثر الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة على الأداء المالي من وجهة نظر العاملين في المصارف الإسلامية بسوق الكويت المالي". هدفت الدراسة إلى معرفة دور الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية) في تقاريرها المالية، والكشف عن أثر أبعاد التنمية المستدامة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية من وجهة نظر العاملين فيها، ووزعت عشوائيًا على العينة التي بلغت (153) مديرًا ماليًا وإداريًا، ومعنيًا بالتقارير المالية والمحاسبية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن درجة إفصاح المصارف الإسلامية الكويتية عن أبعاد التنمية المستدامة في التقارير المالية مرتفعة في البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، وأن درجة التقديرات منخفضة في البعد التكنولوجي، كما توضح أن هناك دلالة إحصائية لإفصاح المصارف الإسلامية الكويتية عن أبعاد التنمية المستدامة في التقارير المالية على الأداء المالي لديها في جميع الأبعاد.

6- دراسة (الفاخوري، والمطارنة، 2023)، بعنوان: "أثر الإفصاح عن الاستدامة الثلاثية في الأداء المالي: الدور المعدل، الجودة، التدقيق الداخلي". من أهم أهدف هذه الدراسة قياس أثر الإفصاح عن الاستدامة الثلاثية بأبعادها الثلاثة (الاجتماعية، البيئية، وحوكمة الشركات) في الأداء المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من اثنين وثلاثين شركة صناعية أردنية، واستخدمت الاستبانة كأداة للقياس، ومن أهم نتائجها أن المتوسط العام للإفصاح عن الاستدامة الثلاثية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان منخفض نسبيا، وأن هنالك أثرا للإفصاح عن الاستدامة الثلاثية في معدل العائد على السهم.

7- دراسة (الرحاحلة وبني خالد، 2023)، بعنوان: "الدور الوسيط لحوكمة الشركات في العلاقة بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة والأداء المالي"، حيث هدفت الدراسة لبيان الدور الوسيط لحوكمة الشركات في العلاقة بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة والأداء المالي، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكوّن مجتمع الدراسة من البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، وبلغ عددها 12 بنكا، ومن أبرز نتائج الدراسة: عدم وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للإفصاح عن تقارير الاستدامة والأداء المالي.

8- دراسة (عطية، 2021) بعنوان: "أثر إعداد التقارير المالية لأغراض القياس والإفصاح عن التنمية المستدامة على الأداء المالي في منشآت الأعمال"، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم والتقارير المالية بمنظمات الأعمال، كما هدفت الدراسة إلى توضيح أثر تطبيق هذا المفهوم بمنظمات الأعمال من

ناحية القياس والإفصاح المحاسبي على الأداء المالي لها، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أنه يمكن قياس التنمية المستدامة بمنظمات الأعمال، كما يمكن وضع إطار محاسبي للإفصاح عن التنمية المستدامة في القوائم والتقارير المالية، وكذلك أن الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة بمنظمات الأعمال يؤدي إلى تحسين الأداء المالي لهذه المنظمات.

9- دراسة القرشي والدلالي (2020)، بعنوان "دور البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية". هدفت هذه الدراسة إلى تقييم دور البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة، وبناء نموذج معياري يمكن استخدامه لتقييم هذا الدور. اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي، واستخدما أداة الاستبانة لجمع البيانات من عينة عشوائية من العاملين في الإدارات العليا بالبنوك التجارية. كما استعانا بأساليب إحصائية متقدمة مثل تحليل المعادلات الهيكلية والنمذجة البنائية. وقد أظهرت النتائج أن النموذج المعياري يتكون من خمسة أبعاد رئيسية: الدور الاقتصادي، الإداري، القانوني، الاجتماعي، والبيئي. وتبين أن البنوك اليمنية تركز بشكل رئيسي على البعد الاقتصادي، يليه الإداري، ثم البيئي والاجتماعي، وأخيرًا القانوني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

10- دراسة (غريب، 2018)، بعنوان: "أثر تبني التنمية المستدامة على الأداء المالي من وجهة نظر العاملين في المصارف بمحافظة ظفار "، هدف هذا البحث إلى التعرف على أثر تبني التنمية المستدامة على الأداء المالي، ومدى تأثير أبعاد التنمية المستدامة البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبعد البيئي على الأداء المالي، شملت عينة الدراسة 104 موظفًا من العاملين بعدد من البنوك بمحافظة ظفار، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند (0.05) للتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية على تحسين الأداء المالي بالبنوك المبحوثة، وعدم وجود أثر للتنمية البيئية على الأداء المالي.

11- دراسة (الحاج 2017)، بعنوان: "الإفصاح المحاسبي عن تقارير التنمية المستدامة وأثره على تقويم أداء المنشآت". التي هدفت إلى وضع إطار نظري لمفهوم تقارير التنمية المستدامة، وقياس أداء المنشأة نحو هدف الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي. وخلصت نتائج الدراسة إلى أن التنمية المستدامة تعتبر من المفاهيم التي نالت كثيرًا من الاهتمام سواء من الناحية الاقتصادية أو البيئية أو الاجتماعية من أجل تعظيم رفاهية الإنسان في الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، وعدم إظهار تقارير التنمية المستدامة في القوائم المالية التي يترتب عليها عدم مصداقية القوائم المالية،

12- دراسة (الموسوي، وآخرون،2015)، بعنوان: "تحليل العلاقة بين الإفصاح البيئي والأداء المالي للوحدات الاقتصادية دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية"، ومن أهم ما هدفت إليه الدراسة تحديد مدى تأثير الإفصاح البيئي بمستوياته المختلفة في التقارير المالية على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية، وطبقت الدراسة في (28) شركة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية للمدة من 2009 - 2013، و من أهم الاستنتاجات: عدم وجود علاقة بين الإفصاح البيئي والأداء المالي.

13- دراسة (Labini, Di Biase, D'Apolito, 2025): بعنوان " Sustainability strategy and financial performance in the insurance company"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ممارسات الإدارة الموجهة نحو الاستدامة وتقييم تأثيرها على الأداء المالي لشركات التأمين، وطبقت في 167 شركة تأمين دولية خلال الفترة 2018-2022 للكشف عن العلاقة بين الاستثمارات في الاستدامة والعوائد الاقتصادية، ومن أهم النتائج وجود علاقة ارتباط إيجابية للاستثمارات في الاستدامة على أدائها المالي في شركات التأمين الأمريكية.

14- دراسة(Mondal, at, 2024): بعنوان" Nexus of environmental accounting, sustainable production, and financial performance: An integrated analysis using PLS-SEM, fsQCA, and NCA" الغرض من هذه الدراسة هو الكشف عن تأثير ممارسات المحاسبة البيئية، مثل محاسبة التكاليف البيئية، وإعداد تقارير الاستدامة على الأداء المالي، باستخدام منهجية شاملة تجمع بين نمذجة المعادلات الهيكلية للمربعات الصغرى(PLS-SEM)، والتحليل المقارن النوعي السريع (fsQCA)، وتحليل ظروف الاستدامة(NCA) . وكشفت النتائج أن المحاسبة البيئية تؤثر إيجابا على الأداء المالي، وأن الإنتاج المستدام يعد معززا مباشرا للأداء المالي، ووسيطا في العلاقة بين مبادرات المحاسبة البيئية والعوائد المالية.

15- دراسة(Al-Jazzazi & Al-Nimr ,2023): بعنوان" The Impact of the Characteristics of The Board of Directors on the Financial Performance of Jordanian Industrial Companies: The Mediating Role of Sustainability Performance Disclosure (Unpublished Master's Thesis) University Hashemite Blue Retrieved from" هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة كوسيط بين خصائص مجلس الإدارة والأداء المالي في الشركات الصناعية في الأردن. تم استخدام منهجية تحليل المحتوى، بالاعتماد على عينة مكونة من 231 ملاحظة للشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للفترة 2015-2021، بالإضافة إلى الاعتماد على كل منهما (العائد على الأصول، مؤشر توبين) لقياس الأداء المالي. ومن أهم النتائج: وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للتنمية المستدامة على الأداء المالي للشركات الصناعية الأردنية.

16- دراسة(Diez, 2023): بعنوان" Exploring the asymmetric impact of sustainability reporting on financial performance in the utilities sector: A longitudinal comparative analysis"هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف التأثير الطولي للعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) على الأداء المالي للشركات، مع التركيز على قيمة الشركة، وتم تطبيقها في عينة من 185 شركة عالمية مدرجة في قطاع المرافق بين 2018 و2021، ومن أهم نتائج الدراسة أن هنالك تأثيرا للأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمة، كلّ على حدة في الأداء المالي، كما أن البعدين البيئي والاجتماعي يعدان ركيزتين وعاملين حاسمين لتحقيق أداء مالي مرتفع.

17- دراسة(Aoraki at,2022): بعنوان" Firms' sustainability, financial performance, and regulatory dynamics: Evidence from European firms". هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين مخاطر السمعة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) والأداء المالي للشركات، مع أخذ تأثير التغيرات في السياسات التنظيمية للاتحاد الأوروبي وفترة كوفيد-19 في الاعتبار، وتم تحليل البيانات المالية لعدد 1816شركة أوروبية مدرجة في الفترة من 2007 إلى 2021، وأظهرت النتائج أن الشركات التي تمتلك مخاطر سمعة منخفضة في مجال ESG تتمتع بأداء مالي أفضل، كما أن هنالك اختلافات كبيرة في مستويات مخاطر السمعة البيئية والاجتماعية والحوكمة وتأثيرها على الأداء المالي.

1-8 مناقشة الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها:

تشير الدراسات السابقة إلى أن الإفصاح عن أبعاد الاستدامة يلعب دورًا إيجابيًا في تحسين الأداء المالي، إذ تؤكد معظمها على أهمية الشفافية وتضمين الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن إستراتيجيات الشركات. ومع ذلك، تختلف النتائج تبعًا للقطاع المدروس والمنهجية المستخدمة؛ إذ تناولت بعض الدراسات الشركات الصناعية بينما ركزت أخرى على المؤسسات المصرفية أو شركات التأمين، واستخدمت أساليب تحليلية متنوعة مثل النمذجة، والمعادلات الهيكلية، والتحليل الطولي. كما لوحظ اختلاف في تأثير بعض الأبعاد، حيث لم يُظهر البعدان الاجتماعي

والبيئي تأثيرًا ذا دلالة في بعض السياقات، مما يبرز الحاجة إلى دراسة أعمق للمتغيرات الوسيطة وظروف التطبيق الخاصة بكل قطاع.

وفي هذا السياق، تتميز دراستنا الحالية بتركيزها على البنوك الأهلية اليمنية من خلال دراسة حالة بنك اليمن والخليج، حيث تم تحليل أبعاد الاستدامة الرباعية (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والتكنولوجية) وعلاقتها بالأداء المالي.

وقد أظهرت النتائج أن الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية لها تأثير ذو دلالة إحصائية، بينما لم يظهر التأثير الاجتماعي والبيئي دلالة مماثلة. وتعتمد الدراسة على تحليل الانحدار المتدرج لتحديد التأثيرات بدقة، مما يعكس أهمية تبني إستراتيجيات متوازنة تتماشى مع التطورات العالمية، وتقديم توصيات عملية لتعزيز الاستثمار في التكنولوجيا المالية وتطوير البنية الرقمية، إلى جانب دعم المشاريع البيئية والاجتماعية لتحقيق استدامة مالية طويلة الأجل.

2- الإطار النظري

2-1 التنمية المستدامة

2-1-1 مفهوم التنمية المستدامة:

ظهر مفهوم التنمية المستدامة أول مرة في تقرير "مستقبلنا المشترك"، الذي أعدته اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987، برئاسة السيدة بروتلاند، الوزيرة السابقة في النرويج. وقد أُعد التقرير بعد بدء العمل عليه في عام 1983.

وتُعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون التأثير على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها. كما يمكن اعتبارها عملية تحويل تشمل استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات وتكييف التنمية التكنولوجية والتطوير المؤسسي، بشكلٍ متكامل، مما يعزز من القدرات الحالية والمستقبلية لتلبية احتياجات الإنسان وطموحاته. (الرشيد،2025، 526)

وتعرف التنمية المستدامة بأنها: عملية تلبية احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية بحقوق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها، مما يؤدي إلى تحسين حقيقي في حياة الإنسان (United Nations, 2015، 12).

كما تُعرَف أيضًا بأنها: التنمية الشاملة التي تسعى إلى تحسين نوعية الحياة للأجيال الحاضرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، بما يضمن حقوق الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتها. (الحبسية، 2025، 175).

ويمكن تعريف التنمية المستدامة في هذا السياق بأنها: مجموعة من الأنشطة والعمليات المتواصلة التي تهدف إلى نقل المجتمع من ظروف الفقر والركود إلى حالة من التقدم والنمو، مستندةً إلى القدرات الكامنة والتوجه نحو الاستثمار في المشاريع البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية ومواكبة التطور في التكنولوجيا المالية كمكوّن أساسي لتحقيق هذه الأهداف، وتمكين المجتمع من التغلب على التحديات والمعوقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية، دون إلحاق الضرر بالموارد والبيئة والتراث، وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

2-1-2 أبعاد التنمية المستدامة

تُعد التنمية المستدامة من أهم المفاهيم التي تناولتها الدراسات الحديثة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتهدف إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون التأثير سلبًا على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها. ويرتكز مفهوم التنمية المستدامة على أربعة أبعاد رئيسية هي: البعد البيئي، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، والبعد التكنولوجي، ويُعتبر الحفاظ على التوازن بين هذه الأبعاد أمرًا حيويًا لتحقيق التنمية المستدامة.

1- البعد البيئي: يُعتبر البعد البيئي أحد الأبعاد الأساسية في مفهوم التنمية المستدامة، حيث يهدف إلى الحفاظ على البيئة وحمايتها من التدهور ويشمل هذا البعد استدامة الموارد الطبيعية مثل المياه والغابات، وتنظيم استخدامها بشكل يتناسب مع متطلبات الأجيال الحالية والمستقبلية دون استنزافها أو تدميرها. كما يركز على الحد من التلوث بأنواعه وتطوير إستراتيجيات التكيف مع آثار تغير المناخ. (عبد المقصود، 2024، ص 20)

2- البعد الاقتصادي: يُعد البعد الاقتصادي أحد الدعائم الأساسية للتنمية المستدامة، حيث يشمل تحسين جودة الحياة الاقتصادية وتحقيق النمو الشامل والمستدام. يرتكز هذا البعد على الاستخدام الفعال للموارد الاقتصادية، والحد من الفقر، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل مع الحفاظ على رأس المال الطبيعي. ويستلزم ذلك إدخال التقنيات الحديثة في العمليات الإنتاجية وتقليل الهدر الناتج عن الأنشطة الاقتصادية، مما يؤدي إلى تعزيز التنافسية وزيادة الإنتاجية (سعيد وآخرون، 2024، ص 56).

3- البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة على تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية حياة الأفراد في المجتمع، من خلال ضمان حقوق الإنسان الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية وتوفير فرص العمل المتكافئة. ويسهم هذا البعد في تعزيز التماسك الاجتماعي وضمان توزيع عادل للموارد والفرص بين جميع أفراد المجتمع، مما يساعد في مواجهة تحديات الفقر والبطالة. (العرباوي، 2024، ص 10).

4- البعد التكنولوجي: يُعد البعد التكنولوجي من أهم أبعاد التنمية المستدامة في العصر الحديث، إذ يستغل التطور التقني لتحسين نوعية الحياة وحماية البيئة. يتضمن ذلك توظيف التقنيات النظيفة التي تقلل من الآثار البيئية للنشاط الصناعي، واعتماد تقنيات الطاقة المتجددة التي تحد من استهلاك الموارد الطبيعية. كما يشجع هذا البعد على الابتكار في مجال التكنولوجيا البيئية لتقليل النفايات والانبعاثات الضارة، مما يسهم في تطوير حلول مبتكرة للتكيف مع التغيرات البيئية (الحبسية، 2025، ص 177).

ويرى الباحثان أن التنمية المستدامة تشكل إطارًا متكاملًا يسعى إلى تحسين نوعية الحياة وحماية البيئة من خلال موازنة الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة تضمن تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

3-1-2 أهداف التنمية المستدامة

تُعَدُّ أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 إطارًا عالميًا وضعته الأمم المتحدة لتحقيق تنمية شاملة تُغطي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجيا. ويتألف هذا الإطار من 17 هدفًا تتناول مسائل مركزية مثل القضاء على الفقر والجوع، وتعزيز الصحة الجيدة والرفاهية، وضمان التعليم الشامل والمنصف، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتأمين المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، وتوفير الطاقة المتجددة بأسعار معقولة، بالإضافة إلى دعم النمو الاقتصادي الشامل والابتكار الصناعي، والحد من عدم المساواة داخل المجتمعات، وتأسيس مدن مستدامة، وتشجيع نماذج الإنتاج والاستهلاك المسؤول، والتصدي لتغير المناخ، وحماية النظم البيئية البرية والبحرية، وتعزيز سيادة القانون وبناء مؤسسات قوية من خلال عقد شراكات إستراتيجية على المستويين المحلي والدولي. نقلا عن (الأمم المتحدة، 2024)

ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ينبغي اتخاذ مجموعة من الإجراءات والإستراتيجيات التي تعزز الوعي الجماعي وتشجع على المشاركة الفعالة من جميع الأطراف المعنية. وفيما يلي بعض الطرق الأساسية لتحقيق هذه الأهداف (عبد المقصود،21،2024) (غيث، 2024، ص 25):

1- زيادة الوعي المجتمعي: يُعد نشر الوعي حول التحديات العالمية وأهداف التنمية المستدامة خطوة أساسية. فيجب توعية جميع أفراد المجتمع بأهمية هذه الأهداف وسبل مواجهة التحديات من خلال وسائل الإعلام والتعليم المستمر. ويتعين أن يكون الجميع على دراية بكيفية تأثير أفعالهم على البيئة والمجتمع.

2- تعزيز التعاون بين المؤسسات: تحتاج التنمية المستدامة إلى تكاتف الجهود بين مختلف المنظمات والمؤسسات، سواء كانت حكومية أم غير حكومية. وينبغي توحيد هذه الجهود لتحقيق التنسيق الفعّال، وتبادل الموارد والمعرفة بما يسهم في تسريع الوصول إلى الأهداف المنشودة.

3- تشجيع الشباب على المشاركة: يمثل الشباب عنصرًا أساسيًا في العملية التنموية نظرًا لإبداعهم وطاقة حركتهم العالية، من خلال تحفيزهم للمشاركة في الأنشطة والمبادرات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ويمكن تحقيق التغيير بشكل أسرع وأكثر، فإشراكهم يساهم بشكل كبير في نجاح هذه المبادرات.

4- تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية: لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بفعالية دون مشاركة المجتمعات المحلية، التي تمتلك المعرفة العميقة باحتياجاتها والتحديات التي تواجهها. إن تمكين هذه المجتمعات من المشاركة في اتخاذ القرارات وإيجاد الحلول المناسبة يعزز من فعالية المبادرات التنموية ويزيد من فرص نجاحها.

ومن خلال تبني هذه الإجراءات، يمكن تسريع تحقيق التنمية المستدامة وإحداث تأثير إيجابي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

2-2 الأداء المالي في القطاع المصرفي

يمكن تعريف الأداء المالي المصرفي بأنه: المؤشر الحيوي الذي يقيس قدرة المصرف على تحقيق أرباح مستدامة، من خلال الإدارة المثلى لموارده المالية والبشرية، مما يساهم في استمرارية نجاحه في بيئة اقتصادية متغيرة. إذ يرتكز الأداء المالي على تحقيق تدفقات نقدية إيجابية من العمليات التشغيلية، ويُعَدُّ ذلك نتاجًا لإدارة فعالة للأصول والمطلوبات وتنظيم تواريخ استحقاقها بما يضمن التوازن بين السيولة والملاءمة والربحية، إلى جانب الحفاظ على حقوق الملكية ومقابلة الإيرادات بالمصروفات بشكل متكامل. (الشحادات، ولافي، 2024، ص 254)

وتنبع أهمية الأداء المالي المصرفي من كونه المؤشر الأساسي الذي يعتمد عليه المستثمرون والدائنون لتقييم مدى استقرار المصرف وقدرته على توليد العوائد المرجوة. فالمصرف الذي يتمتع بأداء مالي قوي يعكس تحقيقه للربحية المطلوبة، مما يسهم في جذب الاستثمارات وتوفير مصادر التمويل اللازمة لتوسيع الأعمال وتحقيق النمو. كما أن الأداء المالي الجيد يساعد المصارف على مواجهة المخاطر الاقتصادية المحتملة والتأقلم مع التغيرات في السوق. (العجيلي، 2024، ص 434).

وتختلف مؤشرات الأداء المالي المصرفي وفقًا للزاوية التي يُنظر منها إلى الأداء، ويمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين: المؤشرات المحاسبية والمؤشرات السوقية. فمن الجانب المحاسبي، تُستخدم النسب المالية على النحو الآتي:

نسب السيولة وتنقسم إلى نسب التداول والتداول السريع التي تعكس مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته على المدى القصير، ونسب الربحية مثل معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وحصة السهم العادي من الأرباح. وتعكس هذه النسب مدى قدرة المصرف في استخدام أصوله لتحقيق الأرباح وتوزيعها على المساهمين (السريحي والسلفي،2019،61). (صوان والزدام، 2024، ص 65).

أما من الجانب السوقي، فتُستخدم مؤشرات مثل عائد السهم، والعائد الإضافي للسهم، وسعر السهم، والقيمة السوقية للأصول مقارنةً بالقيمة الدفترية. وتعكس هذه المؤشرات توقعات المستثمرين بشأن قدرة المصرف المستقبلية على توليد الأرباح (صوان والزدام، 2024).

من الناحية العملية، تُعد عملية التقييم المالي خطوة أساسية في تحسين الأداء العام للمصارف، إذ توفر للإدارة رؤية شاملة عن الوضع المالي القائم، مما يساعدها في صياغة إستراتيجيات مستقبلية لتجاوز التحديات وتحقيق المزيد من الربحية. كما أن تحليل النسب المالية، مثل نسب السيولة التي تقيس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، ونسب النشاط التي توضح استخدام الموارد، ونسب الربحية التي تعكس مستوى العائد على الاستثمارات، كلها أدوات ضرورية لاتخاذ قرارات إستراتيجية مدروسة. (سديري، وسليم،2024، 35-360).

ويرى الباحثان أن الأداء المالي المصرفي يشكل العمود الفقري لإستراتيجيات الإدارة المالية للمصارف، إذ يُساعد على تحديد مستوى الكفاءة والفعالية في استغلال الموارد المتاحة، وبوجه عملية اتخاذ القرارات بما يتماشى مع تحقيق الأهداف المالية المنشودة. لذا، فإن فهم وتقييم الأداء المالي يُعدّ خطوة أساسية نحو تحقيق الاستدامة والنمو في بيئة مالية تتسم بالتنافسية الشديدة.

3-2 العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، التكنولوجي) والأداء المالي

تُعتبر العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، التكنولوجي) والأداء المالي في البنوك موضوعًا بالغ الأهمية يتطلب دراسة معمقة لفهم كيفية تأثير هذه الأبعاد على الأداء المالي للبنوك. وتساهم الدراسات السابقة في تقديم رؤى شاملة حول هذا الموضوع، مع تسليط الضوء على التأثيرات المتبادلة بين الأبعاد المختلفة وأدائها المالي في القطاع المصرفي على النحو التالي:

1- البُعد الاقتصادي: يعتبر البُعد الاقتصادي أحد الأبعاد الرئيسة التي تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للبنوك. فالبنوك التي تعتمد إستراتيجيات اقتصادية مستدامة، مثل تحسين الكفاءة التشغيلية، وزيادة التنوع في مصادر الدخل، وتمويل المشروعات الاقتصادية ذات العوائد الطويلة الأجل، تكون أكثر قدرة على تحقيق نتائج مالية متميزة. أظهرت دراسة العبيدي (2023) أن الأداء المالي الإيجابي للبنوك يعزز بشكل مباشر من استدامة الأبعاد الاقتصادية. كما أكدت دراسة عطية (2021) على أن الإفصاح المحاسبي عن أبعاد التنمية المستدامة في القوائم المالية للبنوك يسهم في تحسين الأداء المالي من خلال تعزيز الشفافية وتعميق ثقة المستثمرين. وومن جهة أخرى، فقد أشارت دراسة Al-Jazzazi & Al-Nimr (2023) إلى أن الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة يساهم في تحسين الأداء المالي للبنوك، حيث يكون لهذا الإفصاح دور وسيط في تعزيز قدرة البنوك على التأقلم مع التغيرات الاقتصادية.

وأما دراسة القرشي والدلالي (2020) فأظهرت أن البنوك التجارية اليمنية تركز بشكل رئيسي على البُعد الاقتصادي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تساهم إستراتيجياتها في تعزيز الكفاءة الاقتصادية والتوسع في تمويل المشاريع الاقتصادية المستدامة. يليه البُعد الإداري، ثم البيئي والاجتماعي، وأخيرًا القانوني. وهذا يعكس اهتمام البنوك اليمنية بتحقيق استدامة اقتصادية من خلال تبني إستراتيجيات اقتصادية مستدامة.

2- البُعد الاجتماعي: يمثل أحد المحركات الأساسية التي تساهم في تحسين الأداء المالي للبنوك، من خلال تعزيز سمعة البنك وبناء علاقات قوية مع المجتمع. ويشمل هذا البُعد التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية، مثل دعم المشاريع الاجتماعية، وتوفير فرص العمل، والمساهمة في رفاهية المجتمع. فقد أظهرت دراسة بن بحلق (2023) أن المصارف الإسلامية في الكويت التي تتمتع بمستوى عالٍ من الإفصاح الاجتماعي تُظهر تحسنًا ملحوظًا في أدائها المالي. كما أن دراسة غريب (2018) أشارت إلى أن البُعد الاجتماعي له تأثير إيجابي مباشر على الأداء المالي في البنوك، حيث يسهم في تعزيز سمعة البنك وجذب المزيد من العملاء.

وأكدت دراسة القرشي والدلالي (2020) أن البنوك اليمنية تبدي اهتمامًا بالبعد الاجتماعي من خلال الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية ودعم المشاريع الاجتماعية. وعلى الرغم من أن البُعد الاجتماعي يأتي في الترتيب الرابع في أولويات البنوك اليمنية بعد البُعدين الاقتصادي والإداري، إلا أن الدراسة أظهرت أنه لا يزال هناك تأثير إيجابي على سمعة البنك من خلال تلك المبادرات الاجتماعية، مما يعزز ولاء العملاء ويحسّن الأداء المالي على المدى الطويل.

3- البُعد البيئي: يُعد البُعد البيئي من الأبعاد التي تشهد اهتمامًا متزايدًا في عصرنا الحالي، خاصة في ظل تزايد الوعي البيئي والضغوط الاجتماعية والمهنية لتبني ممارسات صديقة للبيئة. فالبنوك التي تُظهر التزامًا قويًا بالاستدامة البيئية، مثل الاستثمار في الطاقة المتجددة وتقليل الانبعاثات الكربونية، تحقق نتائج مالية إيجابية على المدى الطويل. فقد أظهرت دراسة الموسوي وآخرين (2015) أن الإفصاح البيئي له تأثير إيجابي على الأداء المالي في بعض الشركات الصناعية، وهو ما يمكن أن ينطبق على البنوك التي تعتمد إستراتيجيات بيئية فعالة. كذلك، فإن دراسة شُدَّد (2024) أشارت إلى أن البنوك التي تدعم المبادرات البيئية من خلال التبرعات والمشاريع المستدامة تظهر تحسنًا في أدائها المالي، حيث يعزز هذا التوجه من الثقة في البنك ويسهم في استقطاب المزيد من الاستثمارات.

وأظهرت دراسة القرشي والدلالي (2020) أن البنوك اليمنية تولي اهتمامًا متزايدًا بالبُعد البيئي، حيث أشار الباحثان إلى أن البنوك تركز على تبني إستراتيجيات بيئية فعالة، مثل دعم المبادرات البيئية وتقليل التأثيرات البيئية من خلال العمليات المصرفية المستدامة.

4- البُعد التكنولوجي: يعد من العوامل الرئيسية في تحسين الأداء المالي للبنوك. حيث إن الابتكارات التكنولوجية مثل تطوير الأنظمة المصرفية الرقمية، وتعزيز الأمن السيبراني، وتقنيات الدفع الإلكتروني، تُسهم في تقليل التكاليف التشغيلية، وتحسين كفاءة الخدمات، مما ينعكس إيجابا على الأداء المالي للبنك.

فقد أظهرت دراسة Labini et al. (2025) أن البنوك التي تتبنى إستراتيجيات تكنولوجية مستدامة تحقق أداء ماليا أفضل، حيث تساهم تقنيات المعلومات في تحسين عمليات التشغيل وتقديم خدمات مالية أكثر فعالية. كما أكدت دراسة Mondal et al. (2024) أن المحاسبة البيئية وممارسات الاستدامة التكنولوجية تؤدي إلى تحسين الأداء المالي للبنك، من خلال تعزيز الشفافية والموثوقية في التقارير المالية.

وفي السياق المحلي، تناولت دراسة الحكيمي (2023) التي بعنوان "دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين أداء البنوك اليمنية من وجهة نظر العملاء" أثر تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات على أداء البنوك اليمنية. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية طردية متوسطة وذات دلالة إحصائية بين استخدام التكنولوجيا والأداء المصرفي، كما كشفت عن ارتفاع معدل استخدام الصراف الآلي، وأن العملاء يميلون لتقييم الأداء المصرفي بشكل إيجابي عند توفر خدمات تكنولوجية فعالة.

كذلك، توصلت دراسة شرهان وآخرين (2023) المعنونة بـ "تأثير أنظمة الدفع الإلكتروني في الأداء المالي في البنوك اليمنية" إلى أن أنظمة الدفع الإلكتروني، مثل بطاقات الدفع والتحصيل الإلكتروني والمحافظ الإلكترونية، تؤثر إيجابيًا على الأداء المالي للبنوك اليمنية. فقد ساهمت هذه الأنظمة في زيادة الربحية، وتقليل التكاليف التشغيلية، وتحسين إدارة السيولة، ورفع كفاءة العمليات من خلال تسريع المعاملات وتحقيق رضا العملاء.

إن هذه النتائج مجتمعة تشير إلى أن البُعد التكنولوجي ليس مجرد أداة مساعدة، بل يمثل أحد الركائز المحورية لتحسين الأداء المالي، وتحقيق ميزة تنافسية في القطاع المصرفي، سواء في السياق الدولي أو المحلي.

5- التفاعل بين الأبعاد الأربعة: تؤكد الدراسات الحديثة على أن التفاعل بين الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة - الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والتكنولوجية- يشكل إطارًا متكاملًا يعزز من الأداء المالي للبنك بشكل شامل. فقد أظهرت دراسة Diez (2023) أن الأبعاد البيئية والاجتماعية تُعد الركيزتين الرئيسيتين لتحقيق أداء مالي مرتفع في البنوك، حيث تساهم هذه الأبعاد في تعزيز الاستقرار المالي من خلال تحسين السمعة وبناء الثقة مع أصحاب المصلحة.

ويرى الباحثان أن الأدلة المستخلصة من الدراسات السابقة تشير إلى أن الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي للبنوك. هذه الأبعاد تعمل معًا لتوفير إطار شامل يعزز من قدرة البنوك على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي على المدى الطويل. فالبنوك التي تلتزم بتطبيق إستراتيجيات مستدامة في هذه الأبعاد تحقق تحسنًا ملحوظًا في كفاءتها التشغيلية، ويزيد لديها مستوى الشفافية والموثوقية، مما يعزز من قدرة البنوك على جذب الاستثمارات وتحقيق العوائد المالية المستدامة.

3- الإطار العملي للدراسة ومنهجية الدراسة

3-1 منهجية وإجراءات الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في معالجة مشكلة الدراسة.

3-2 أداة جمع البيانات

بعد الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة، تم بناء أداة الدراسة (الاستبانة) لتحديد معايير أبعاد التنمية المستدامة التي ينبغي على بنك اليمن والخليج الأخذ بها. تكونت الاستبانة من عدة عبارات موزعة على ثلاثة محاور، تناول المحور الأول المتغيرات الشخصية، وتمثلت في: (المؤهل، والتخصص، وسنوات العمل بالبنوك).

وتناول المحور الثاني أبعاد التنمية المستدامة وتمثلت في: البعد الاقتصادي: تم قياسه من خلال (10) عبارات. والبعد البيئي: تم قياسه من خلال (10) عبارات.، والبعد الاجتماعي: تم قياسه من خلال (10) عبارات، والبعد التكنولوجي: تم قياسه من خلال (10) عبارات، فيما تناول المحور الثالث الأداء المالي وتم قياسه من خلال (14) عبارة.

3-3 مجتمع الدراسة وأسلوب الحصر

3-3-1 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين العاملين في بنك اليمن والخليج، ويبلغ عددهم (108) موظفين. ولغرض جمع البيانات، تم استخدام أسلوب الحصر الشامل من خلال توزيع الاستبانة على كافة أفراد المجتمع المستهدف تقريبًا، حيث تم توزيع (106) استبانات، واستُرجعت (98) منها. وبعد عملية المراجعة، استُبعدت (7) استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، ليكون عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (91) استبانة، كما يوضحها الجدول رقم (1).

جدول رقم (1):

بيانات توزيع الاستبانات واسترجاعها وتحليلها

الاستبانة	العدد	نسبة (%) من إجمالي المجتمع (108)	النسبة (%) من الاستبانات الموزعة (106)
إجمالي عدد موظفي المجتمع	108	100	
الموزعة	106	98.1	100

الاستبانة	العدد	نسبة (%) من إجمالي المجتمع (108)	النسبة (%) من الاستبانات الموزعة (106)
المستلمة	98	90.7	92.5
غير الصالحة للتحليل الإحصائي	7	6.5	6,6
الصالحة للتحليل الإحصائي	91	84.3	85,9

ومن الجدول رقم (1) يتضح الآتي:

1- تمثيل مجتمع الدراسة: تمثل الاستبانات الصالحة للتحليل (91 استبانة من أصل 108 موظفين) بنسبة (84.3%) من إجمالي مجتمع الدراسة. تُعتبر هذه النسبة مرتفعة، مما يعزز دقة النتائج وقابليتها للتعميم على المجتمع الأصلي.
كما أن توزيع الاستبانات على (106 من أصل 108 موظفين) بنسبة (98.1%) يعكس شمولية عالية في جمع البيانات، مما يقلل من احتمالية وجود تحيز في العينة.

2- الاسترجاع وجودة البيانات: تم استرجاع (98 استبانة من 106 موزعة)، أي بنسبة (92.5%)، وهي نسبة مرتفعة جدًا، مما يدل على استجابة قوية من المبحوثين ويقلل من تأثير التحيز غير الاستجابي (Non-response Bias).
أما عدد الاستبانات غير الصالحة، الذي بلغ (7 استبانات فقط بنسبة 6.6%)، فيُعد منخفضًا، مما يشير إلى جودة عالية للبيانات وإمكانية الاعتماد عليها في التحليل الإحصائي.

3- أثر حجم العينة على التحليل الإحصائي: وفقًا للنظريات الإحصائية، فإن العينة التي تمثل أكثر من 30% من المجتمع تُعتبر عينة كبيرة نسبيًا. وتمثل العينة هنا (84.3%) من إجمالي المجتمع، مما يعزز قوة التحليل الإحصائي ويدعم موثوقية الاستنتاجات المستخلصة.
كما تشير هذه النسبة أيضًا إلى أن الخطأ العشوائي سيكون ضئيلًا، وأن النتائج ستكون أكثر دقة. إذ إن وجود عينة تمثل أكثر من 80% من المجتمع يقلل من احتمالية التحيز في التقدير الإحصائي.

2-3-3 وصف بيانات الحصر

نظرًا لاستخدام الباحثين أسلوب الحصر الشامل، فإن البيانات التي تم جمعها من (91) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي تمثل وصفًا شاملًا لخصائص الموظفين في بنك اليمن والخليج. ويعرض الجدول رقم (2) توزيع أفراد المجتمع وفقًا لعدد من المتغيرات الديموغرافية مثل: المؤهل العلمي، والتخصص الأكاديمي، وسنوات الخبرة في القطاع المصرفي.

جدول رقم (2):

التوزيع الوصفي لمجتمع الدراسة وفقًا للمتغيرات الديموغرافية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة %
المؤهل	دبلوم بعد الثانوية	12	13.2
	بكالوريوس	71	78
	ماجستير	8	8.8
التخصص	علوم مالية ومصرفية	6	6.6
	محاسبة	31	34.1
	إدارة أعمال	14	15.4

المتغير	الفئة	العدد	النسبة %
	اقتصاد	2	2.2
	غير ذلك	38	41.8
سنوات العمل بالبنوك	5 سنوات فأقل	39	42.9
	(6-10) سنوات	19	20.9
	(11-15) سنة	11	12.1
	(16-20) سنة	11	12.1
	(21-25) سنة	8	8.8
	26 سنة فأكثر	3	3.3
المجموع		91	100

يتضح من الجدول رقم (2) ما يلي:

1- المؤهلات الأكاديمية: يظهر المجتمع تنوعًا واضحًا في المؤهلات الأكاديمية، حيث إن (78%) من الأفراد يحملون شهادة بكالوريوس، بينما (13.2%) يحملون (دبلوم بعد الثانوية) و(8.8%) لديهم شهادة ماجستير. ويُظهر هذا التوزيع أن المجتمع يتكون في الغالب من أفراد ذوي مؤهلات أكاديمية متوسطة إلى عالية، مما قد يساهم في رفع جودة العمل داخل البنك، حيث إن نسبة البكالوريوس المرتفعة تعكس تأهيلًا أكاديميًا جيدًا للموظفين، ما يعزز قدرتهم على فهم وإدارة الأعمال المصرفية.

2- التخصصات الأكاديمية: يُظهر المجتمع توازنًا جيدًا في تمثيل التخصصات الأكاديمية، حيث إن المحاسبة وإدارة الأعمال هما الأكثر تمثيلًا، حيث يشكل (34.1%) من الأفراد في المجتمع تخصص المحاسبة و(15.4%) لديهم تخصص إدارة الأعمال، مما يعكس أهميتهما البالغة في القطاع المصرفي، وهذا التوزيع يعكس أن معظم الموظفين في البنك ينتمون إلى تخصصات قريبة من مجال العمل المصرفي، وهو ما يساهم في رفع الأداء في المجالات ذات الصلة مثل المحاسبة والإدارة. وبذلك، فإن هذه التخصصات تُعتبر أساسية لنجاح بيئة العمل داخل البنك.

3- سنوات الخبرة العملية: تُظهر البيانات أن (42.9%) من الأفراد لديهم 5 سنوات أو أقل من الخبرة في البنك، ما يعني أن غالبية الموظفين في المجتمع هم من ذوي الخبرة المحدودة، أما الذين يمتلكون خبرة بين (6-10 سنوات) فيمثلون (20.9%)، و(11-15 سنة) و(16-20 سنة) من الخبرة، وكل منها يمثل (12.1%). بينما فئة أكثر من 26 سنة من الخبرة تمثل (3.3%) فقط، وهذا يعكس أن الأغلبية من الموظفين في البنك يتمتعون بخبرة محدودة نسبيًا، مما قد يعكس الحاجة إلى تدريب وتطوير مستمرين. في المقابل، تُظهر النسبة الأقل من الموظفين ذوي الخبرة الطويلة مدى التنوع في الفئات العمرية والخبرات المتاحة داخل المؤسسة.

4- تأثير الخبرة على الأداء المصرفي: بناءً على البيانات الواردة، يُمكن الاستنتاج أن الخبرة العملية تُعد من العوامل المهمة التي قد تؤثر على أداء الموظفين في البنك، حيث إن (42.9%) من الأفراد في المجتمع لديهم خبرة 5 سنوات أو أقل، والمحتمل أن يكون للموظفين ذوي الخبرات الأقل حاجة أكبر للتوجيه والتدريب مقارنة بالموظفين ذوي الخبرات الأكبر؛ لذا، فإن وجود فئات متعددة من الخبرات داخل البنك يمكن أن يسهم في تعزيز التفاعل وتبادل المعرفة بين الموظفين من مختلف الفئات.

4-3 ثبات أداة البحث

تم حساب ثبات أداة البحث باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، ومعامل دونالد أوميجا (McDonald'sω)، والجدول رقم (3) يوضح ذلك.

جدول رقم (3):

يوضح معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) ومعامل دونالد أوميجا (McDonald's ω) لإيجاد ثبات أداة البحث

م	البعد	معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)	معامل ماكدونالد أوميجا (McDonald's Omega)
1	البعد الأول: الاقتصادي	0.83	0.83
2	البعد الثاني: الاجتماعي	0.91	0.91
3	البعد الثالث: البيئي	0.89	0.88
4	البعد الرابع: التكنولوجي	0.92	0.92
5	أبعاد التنمية المستدامة ككل	0.96	0.96
6	الأداء المالي	0.94	0.94

من خلال نتائج جدول ثبات أداة البحث باستخدام معامل ألفا كرونباخ ومعامل أوميجا، يمكن استخلاص التالي:

1- الثبات العام للأداة: تشير النتائج إلى أن أداة البحث تتمتع بثبات مرتفع، حيث تراوحت قيمة معامل ألفا كرونباخ بين (0.83) و (0.96)، مما يعني أن الأداة قوية في قياس الأبعاد المستهدفة في الدراسة.
كما أن قيمة معامل أوميجا كانت متقاربة للغاية مع ألفا كرونباخ، مما يثبت أن الثبات متناسق بين كلا المعاملين.

2- البعد الاقتصادي: حقق البعد الاقتصادي قيمة (0.83) في معامل ألفا كرونباخ و (0.83) في معامل أوميجا، ما يشير إلى أن البعد الاقتصادي يتمتع بثبات مقبول ومناسب.

3- البعد الاجتماعي: حصل البعد الاجتماعي على قيمة (0.91) في معامل ألفا كرونباخ و (0.91) في معامل أوميجا، مما يعكس ثباتًا مرتفعًا للغاية ويعزز دقة القياس في هذا البعد.

4- البعد البيئي: سجل البعد البيئي (0.89) في معامل ألفا كرونباخ و (0.88) في معامل أوميجا، وهو أيضًا ثبات قوي يعكس دقة في القياس.

5- البعد التكنولوجي: كان البعد التكنولوجي أعلى الأبعاد من حيث الثبات، حيث سجل (0.92) في معامل ألفا كرونباخ و (0.92) في معامل أوميجا، مما يشير إلى ثبات عالٍ جدًا.

6- أبعاد التنمية المستدامة ككل: أبعاد التنمية المستدامة ككل سجلت أعلى قيمة، حيث بلغت (0.96) في معامل ألفا كرونباخ و (0.96) في معامل أوميجا، ما يدل على أن أداة البحث تتمتع بثبات ممتاز في قياس أبعاد التنمية المستدامة.

7- الأداء المالي: الأداء المالي حقق أيضًا (0.94) في معامل ألفا كرونباخ و (0.94) في معامل أوميجا، مما يعكس ثباتًا عاليًا، ويعزز من مصداقية قياس الأداء المالي في البحث.

5-3 تفريغ وتحليل البيانات

قام الباحثان بتفريغ بيانات الأداة ومن ثم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) حيث تم استخدام محك قُسمت فيه المتوسطات إلى خمس فئات متقاربة في الطول كون الأداة خماسية، وحُدد مدى تلك المتوسطات لهذه الفئات كما هو مبين في الجدول (4).

جدول رقم (4):

محك الحكم لدرجة الموافقة لكل فقرة من فقرات الأداة حسب المتوسطات الحسابية

قيمة البديل	الحدود الحقيقية للمتوسط الحسابي		البديل	مستوى الممارسة
	الحد الأدنى	الحد الأعلى		
1	1	1.80	غير موافق بشدة	منخفض جدًا
2	1.81	2.60	غير موافق	منخفض
3	2.61	3.40	موافق إلى حد ما	متوسط
4	3.41	4.20	موافق	مرتفع
5	4.21	5.00	موافق بشدة	مرتفع جدًا

6-3 عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

1-6-3 عرض النتائج المتعلقة بإجابة السؤال الأول من أسئلة البحث ومناقشتها والذي نص على: - ما مستوى ممارسة المصارف اليمنية لأبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، التكنولوجي) من وجهة نظر العاملين فيها؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور أبعاد التنمية المستدامة من خلال أبعادها الأربعة (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، التكنولوجي) بأداة البحث بناءً على استجابات عينة البحث، ومن ثم ترتيبها تنازليًا وفقًا للمتوسط الحسابي، والجدول (5) يوضح ذلك:

جدول رقم (5):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى ممارسة أبعاد التنمية المستدامة

الترتيب	م	البعد	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى الممارسة
1	1	البعد الأول: الاقتصادي	4.01	0.46	مرتفع
2	4	البعد الرابع: التكنولوجي	3.85	0.67	مرتفع
3	3	البعد الثالث: البيئي	3.84	0.54	مرتفع
4	2	البعد الثاني: الاجتماعي	3.81	0.66	مرتفع
		أبعاد التنمية المستدامة ككل	3.88	0.51	مرتفع

من خلال الجدول (5) الموضح لمستوى ممارسة أبعاد التنمية المستدامة ككل ولكل بعد من أبعادها الأربعة (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، التكنولوجي) في بنك اليمن والخليج يلاحظ الآتي:

1- حصلت أبعاد التنمية المستدامة على متوسط حسابي تراوح بين (4.01، 3.81)، بانحراف معياري تراوح بين (0.67-0.46)، وبمستوى ممارسة مرتفع للأبعاد الأربعة، ويُظهر البنك مستوى ممارسة مرتفعا لأبعاد التنمية المستدامة، ولكن بدرجات متفاوتة بين الأبعاد المختلفة.

2- البعد الاقتصادي حصل على أعلى متوسط حسابي (4.01)، مما يشير إلى أن المصرف يركز بشكل كبير على تحقيق الاستدامة الاقتصادية وتعزيز الأداء المالي. ويعكس هذا الاهتمام جهود البنك في تحسين كفاءته التشغيلية وتعزيز إيراداته المالية، كما أن الانحراف المعياري (0.46) يشير إلى اتفاق واسع بين المشاركين حول مستوى ممارسة هذا البعد، بما يحقق أعلى مستوى ممارسة، مما يعكس تركيز البنك على تعزيز كفاءته المالية وضمان استدامته الاقتصادية.

3- البعد التكنولوجي جاء في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.85)، مما يدل على أن البنك يعتمد بشكل واضح على التكنولوجيا في عملياته المصرفية لتعزيز استدامته. يظهر هذا الاهتمام في اعتماد أنظمة مصرفية حديثة وتطبيقات إلكترونية تسهل المعاملات المالية. ومع ذلك، فإن الانحراف المعياري (0.67) يشير إلى تباين في وجهات نظر المشاركين حول مدى توفر وتطبيق الحلول التكنولوجية في البنك، ويحتل البعد التكنولوجي مرتبة متقدمة، مما يدل على اعتماد البنك على التكنولوجيا في عملياته، رغم وجود تباين في آراء المشاركين حول مدى استخدامه الفعلي.

4- البعد البيئي جاء في المرتبة الثالثة، حيث بلغ متوسطه الحسابي (3.84)، مما يعكس اهتمام البنك بالمعايير البيئية مثل تقليل استهلاك الطاقة واستخدام الموارد المستدامة. إلا أن الانحراف المعياري (0.54) يدل على تقارب آراء المشاركين حول مدى التزام البنك بالممارسات البيئية، ويتم تطبيق هذا البعد بمستوى مرتفع، مما يشير إلى أن البنك يهتم بالممارسات البيئية، لكن بدرجة أقل من الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية.

5- البعد الاجتماعي حصل على أدنى متوسط حسابي بين الأبعاد الأربعة، حيث بلغ (3.81)، ورغم أنه لا يزال ضمن مستوى الممارسة المرتفع، إلا أن ذلك يشير إلى أن البنك قد يولي اهتمامًا أقل للجوانب الاجتماعية مثل المساهمة في تنمية المجتمع، والبرامج الاجتماعية، والمسؤولية المجتمعية مقارنةً بالجوانب الأخرى. كما أن الانحراف المعياري (0.66) يدل على تباين آراء المشاركين حول مستوى تطبيق هذا البعد، لذلك يأتي البعد الاجتماعي في المرتبة الأخيرة، مما يعكس الحاجة إلى مزيد من التركيز على الأنشطة الاجتماعية والمساهمات المجتمعية.

6- المستوى العام لممارسة أبعاد التنمية المستدامة جاء بمتوسط حسابي (3.88)، مما يعكس مستوى ممارسة مرتفعا في البنك. ويشير هذا إلى أن المصرف يسعى إلى تحقيق الاستدامة في عملياته، لكن مع وجود تفاوت في التركيز على كل بعد. كما أن الانحراف المعياري العام (0.51) يدل على درجة عالية من الاتفاق بين أفراد المجتمع حول تقييمهم لمستوى الممارسة في المصرف.

3-6-2 عرض النتائج المتعلقة بأهمية الفقرات لكل بعد من أبعاد التنمية المستدامة على حدة، قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى التطبيق لفقرات كل بعد على حدة وترتيبها تنازليًا وفقًا لتقديرات أفراد عينة البحث على النحو التالي:

1- عرض النتائج المتعلقة بالبعد الأول (الاقتصادي): بناءً على استجابات عينة البحث، وبعد تفريغ وتحليل البيانات ومن ثم ترتيبها تنازليًا وفقًا للمتوسط الحسابي والخاصة بالبعد الأول (الاقتصادي) أظهر الجدول (6) ما يأتي:

جدول رقم (6):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد المجتمع لمستوى ممارسة مؤشرات البعد الاقتصادي

الترتيب	م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى الممارسة
1	8	تتبنى إدارة البنك برامج تدريبة لتطوير العاملين بما يسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة.	4.32	0.63	مرتفع جدًا
2	1	عملت إدارة البنك على تعديل الخطة الإستراتيجية (رؤية، رسالة، أهداف) مما يحقق أبعاد التنمية المستدامة.	4.31	0.63	مرتفع جدًا
3	5	جميع أنشطة البنك وحملاته الترويجية موجهة لرفع وعي العملاء بأن الخدمات التي يقدمها تحقق أهداف البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.	4.15	0.71	مرتفع
4	6	يسعى البنك إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية للعملاء بما يتناسب مع البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.	4.14	0.59	مرتفع
5	7	تحرص الإدارة على عقد اتفاقيات شراكة دائمة مع الجهات التي تشاطرها الالتزامات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة.	4.05	0.74	مرتفع
6	9	يحرص البنك على تحليل وتقييم أنشطته بين فترة وأخرى لقياس الأنشطة الاقتصادية ومعرفة قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة.	3.96	0.70	مرتفع
7	4	تبني تسويق فعال لجلب مدخرات الأفراد والمؤسسات على شكل ودائع	3.95	0.74	مرتفع
8	2	تبني تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تحد من البطالة والفقر	3.90	0.86	مرتفع
9	10	يتم الإفصاح عن الأنشطة الاقتصادية التي تتعارض مع أهداف التنمية المستدامة.	3.75	0.84	مرتفع
10	3	من سياسات البنك قرض الأفراد ذوي الأفكار الاستثمارية الجيدة لمساعدتهم على إخراجها بفوائد ميسرة	3.59	0.87	مرتفع
		البعد الأول: الاقتصادي	4.01	0.46	مرتفع

من خلال الجدول (6) الموضح لمستوى ممارسة مؤشرات البعد الاقتصادي، يُلاحظ ما يلي:

- بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا البعد (4.01)، مما يشير إلى مستوى ممارسة مرتفع، مع انحراف معياري (0.46)، مما يعكس درجة من التوافق في آراء أفراد المجتمع حول المؤشرات الاقتصادية.
- تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا البعد بين (3.59-4.32)، بينما تراوح الانحراف المعياري بين (0.59-0.87)، مما يدل على تباين نسبي في مستويات الممارسة، حيث حصلت جميع الفقرات على مستوى ممارسة مرتفع، باستثناء الفقرتين (8، 1) اللتين سجلتا مستوى ممارسة مرتفعا جدًا، مما يعكس أولوية خاصة لهذين المؤشرين ضمن إستراتيجية البنك.
- سجلت الفقرة (8) أعلى متوسط حسابي (4.32)، مما يدل على اهتمام البنك الكبير بتطوير مهارات العاملين من خلال برامج تدريبية موجهة لتحقيق الأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة. ويُعزى هذا المستوى المرتفع إلى إدراك الإدارة لأهمية الاستثمار في الموارد البشرية كعامل رئيسي في تعزيز الأداء الاقتصادي.
- في المقابل، حصلت الفقرة (3) على أدنى متوسط حسابي (3.59)، مما قد يشير إلى وجود تحديات أو محدودية في تطبيق سياسة البنك المتعلقة بمنح القروض للأفراد ذوي الأفكار الاستثمارية الجيدة بفوائد ميسرة. وربما يعود ذلك إلى معايير الإقراض الصارمة أو مخاطر التمويل المرتبطة بهذه القروض، مما يؤثر على مدى انتشارها واستفادة المستهدفين منها.

2- عرض النتائج المتعلقة بالبعد الثاني: (الاجتماعي): بناءً على استجابات عينة البحث، وبعد تفريغ وتحليل البيانات ومن ثم ترتيبها تنازليًا وفقًا للمتوسط الحسابي الخاص بالبعد الثاني (الاجتماعي) أظهر الجدول (7) ما يأتي:

جدول رقم (7):

يوضح المتوسطات الحسابية المعيارية لتقديرات أفراد المجتمع لمستوى ممارسة مؤشرات البعد الاجتماعي والانحرافات

الترتيب	م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى الممارسة
1	14	يلتزم العاملون بأخلاقيات المهنية في جميع أنشطهم	4.24	0.72	مرتفع جدًا
2	12	يلتزم البنك بتقديم خدمات تتناسب مع ثقافة المجتمع.	4.04	0.73	مرتفع
3	13	من سياسات البنك عدالة التوزيع والمشاركة المجتمعية.	3.82	0.75	مرتفع
4	18	يواكب البنك التغيرات الاجتماعية والثقافية التي قد تسهم في تطبيق التنمية المستدامة.	3.82	0.97	مرتفع
5	15	يفصح البنك عن إجراءات التعيين والترقية بما يحقق العدالة الاجتماعية	3.81	0.84	مرتفع
6	17	تقوم الإدارة بأجراء دراسات اجتماعية لمعرفة مدى تحقق أهداف التنمية المستدامة.	3.74	0.94	مرتفع
7	11	خدمات البنك تلبي متطلبات واحتياجات أفراد المجتمع.	3.71	1.02	مرتفع

8	19	ينفذ البنك برامج اجتماعية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.	3.70	0.91	مرتفع
9	16	يساهم البنك في تقديم المساعدات والتبرعات الخيرية للأفراد والمؤسسات الخيرية	3.67	0.92	مرتفع
10	20	تلتزم إدارة البنك بالعمل على تحسين رفاهية الفرد والمجتمع	3.51	1.08	مرتفع
		البعد الثاني: (الاجتماعي)	3.81	0.66	مرتفع

وفقًا للنتائج الواردة في الجدول أعلاه:

- فقد بلغ المتوسط العام لمؤشرات البعد الاجتماعي (3.81) بانحراف معياري (0.66) مما يدل على مستوى ممارسة مرتفع لهذا البعد. وتراوحت المتوسطات الحسابية للعناصر بين (4.24) و(3.51)، حيث حصلت معظم الفقرات على مستوى ممارسة مرتفع، فيما جاءت الفقرة (14) بمستوى مرتفع جدًا.
- الفقرة (14): التي تنص على "يلتزم العاملون بأخلاقيات المهنية في جميع أنشطهم" حصلت على أعلى متوسط حسابي (4.24). ويعزو الباحثان ذلك إلى وعي العاملين في المصارف بأهمية الالتزام بالأخلاقيات المهنية، والذي ينعكس إيجابا على جودة الخدمات وبناء الثقة مع العملاء، بالإضافة إلى تأثير البرامج التدريبية والتوجيه المهني في تعزيز هذا السلوك.
- الفقرة (20): التي تنص على "تلتزم إدارة البنك بالعمل على تحسين رفاهية الفرد والمجتمع" حصلت على أدنى متوسط حسابي (3.51). وربما يعود السبب في ذلك إلى ضعف التنفيذ العملي أو عدم وضوح الآثار المباشرة للسياسات الموجهة لتعزيز رفاهية الفرد والمجتمع، مما يستدعي مراجعة الإستراتيجيات وتكثيف الجهود لتفعيل البرامج الاجتماعية بشكل يحقق تأثيرًا أكبر.

3- عرض النتائج المتعلقة بالبعد الثالث (البيئي)

بناءً على استجابات عينة البحث، وبعد تفريغ وتحليل البيانات ومن ثم ترتيبها تنازليًا وفقًا للمتوسط الحسابي الخاص بالبعد الثالث (البيئي) أظهر الجدول (8) ما يأتي:

جدول رقم (8):

يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد المجتمع لمستوى ممارسة مؤشرات البعد البيئي

الترتيب	م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى الممارسة
1	30	يعمل البنك على الصعيد الإقليمي للانخراط في مبادرات التنمية المستدامة	4.08	0.73	مرتفع
2	28	تقوم الإدارة بعملية البحث والتطوير من أجل تقديم خدمات صديقة للبيئة.	3.92	0.76	مرتفع
3	25	يشارك البنك في عملية توعية العملاء من أجل تحسين سلوكياتهم لحماية البيئة.	3.90	0.79	مرتفع
4	23	يسعى البنك إلى تنمية وتطوير البيئة المحيطة به.	3.85	0.79	مرتفع

الترتيب	م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى الممارسة
5	22	يعمل البنك على توظيف الموارد الطبيعية دون إحداث خلل في مكونات البيئة.	3.81	0.68	مرتفع
6	27	يشارك البنك في برامج حماية البيئة مع الجهات ذات العلاقة.	3.81	0.73	مرتفع
7	26	يحرص البنك على الاستثمارات طويلة الأجل المتعلقة بحماية البيئة.	3.80	0.73	مرتفع
8	24	يساهم البنك في الحفاظ على الموارد المتجددة وغير المتجددة وعدم استنزافها.	3.79	0.82	مرتفع
9	29	يسعى البنك للحصول على (الآيزو 14000) المتعلق بحماية البيئة.	3.79	0.77	مرتفع
10	21	يتبنى البنك سياسة تعتمد على دراسة البيئة المحيطة به وبشكل دوري	3.66	0.90	مرتفع
		البعد الثالث: البيئي	3.84	0.54	مرتفع

من خلال الجدول (8) الذي يعرض مستوى ممارسة مؤشرات البعد البيئي، يُلاحظ ما يلي:

- بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا البعد (3.84)، مما يشير إلى مستوى ممارسة مرتفع، مع انحراف معياري (0.54)، مما يعكس تماسك آراء أفراد المجتمع حول المؤشرات البيئية.
- تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا البعد بين (3.66-4.08)، بينما تراوح الانحراف المعياري بين (0.68-0.90)، مما يدل على تقارب مستويات الممارسة عبر مختلف المؤشرات البيئية، مع تفاوت طفيف في مدى تباين آراء المستجيبين.
- سجلت الفقرة (30) أعلى متوسط حسابي (4.08)، مما يشير إلى أن البنك يُولي اهتمامًا كبيرًا بالمشاركة الإقليمية في مبادرات التنمية المستدامة. ويعكس هذا المتوسط المرتفع إدراك أفراد المجتمع لجهود البنك في التعاون مع الجهات المعنية لتعزيز الاستدامة البيئية.
- في المقابل، حصلت الفقرة (21) على أدنى متوسط حسابي (3.66)، مما قد يشير إلى أن سياسات البنك المتعلقة بدراسة البيئة المحيطة به بشكل دوري لا تزال بحاجة إلى مزيد من التوضيح أو التطبيق المنتظم. وقد يكون ذلك ناتجًا عن عدم وضوح إجراءات التقييم البيئي أو محدودية تطبيقها على نطاق واسع.

4- عرض النتائج المتعلقة بالبعد الرابع: (التكنولوجي):

بناءً على استجابات عينة البحث، وبعد تفريغ وتحليل البيانات ومن ثم ترتيبها تنازليًا وفقًا للمتوسط الحسابي الخاص بالبعد الرابع (التكنولوجي) أظهر الجدول (9) ما يأتي:

جدول رقم (9):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد المجتمع لمستوى ممارسة مؤشرات البعد التكنولوجي

الترتيب	م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى الممارسة
1	34	ينفذ البنك حملاته الترويجية عبر الشبكة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي.	4.09	0.83	مرتفع
2	38	للبنك نظام إلكتروني آمن ويصعب اختراقه.	4.08	0.79	مرتفع
3	37	نظام الرقابة المالي في البنك يعتمد على أجهزة ونظم متطورة.	3.99	0.75	مرتفع
4	32	ينفذ البنك برامج تدريب وتطوير العاملين بما يلبي مواكبة التطور التكنولوجي المتسارع.	3.92	0.95	مرتفع
5	33	خدمات البنك مستمرة التحديث وتلبي متطلبات وطموحات العملاء	3.90	0.92	مرتفع
6	31	يواكب البنك التطور التكنولوجي المتسارع في تقديم خدماته.	3.89	0.87	مرتفع
7	36	جميع نظم المعلومات والمحاسبة في البنك مواكبة للتطور التكنولوجي.	3.78	0.98	مرتفع
8	40	يعتمد البنك على التنبؤ بالعوائد والمخاطر المستقبلية على نماذج برمجية متطورة	3.69	0.83	مرتفع
9	39	يستثمر البنك في المجالات التكنولوجية	3.63	0.88	مرتفع
10	35	أغلب أنشطة البنك وتعاملاته إلكترونية.	3.56	1.01	مرتفع
		البعد الرابع: التكنولوجي	3.85	0.67	مرتفع

من خلال الجدول (9) الذي يعرض مستوى ممارسة مؤشرات البعد التكنولوجي، يُلاحظ ما يلي:

- بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا البعد (3.85)، مما يشير إلى مستوى ممارسة مرتفع، مع انحراف معياري (0.67)، مما يعكس درجة من التوافق في آراء أفراد المجتمع حول المؤشرات التكنولوجية.
- تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا البعد بين (3.56-4.09)، بينما تراوح الانحراف المعياري بين (0.75-1.01)، مما يدل على تباين نسبي في مستويات الممارسة، حيث حصلت جميع الفقرات على مستوى ممارسة مرتفع، مما يعكس اهتمام البنك بتوظيف التكنولوجيا في عملياته المختلفة.
- سجلت الفقرة (34) أعلى متوسط حسابي (4.09)، مما يدل على تركيز البنك على استخدام الشبكة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي في حملاته الترويجية، ويُعزى ذلك إلى أهمية هذه الوسائل في الوصول إلى شريحة واسعة من العملاء بأقل التكاليف وبمستوى أعلى من التفاعل مقارنة بالوسائل التقليدية.

- في المقابل، حصلت الفقرة (35) على أدنى متوسط حسابي (3.56)، مما قد يشير إلى وجود تحديات أو قصور في أتمتة جميع أنشطة البنك وتعاملاته الإلكترونية. وربما يعود ذلك إلى الحاجة إلى تحديث البنية التحتية الرقمية أو مواجهة بعض التحديات التقنية والتنظيمية التي تحد من التحول الكامل نحو الخدمات الإلكترونية.

3-6-3 عرض النتائج المتعلقة بإجابة السؤال الثاني من أسئلة البحث ومناقشتها والذي نص على: - ما مدى تطبيق مؤشرات الأداء المالي في بنك اليمن والخليج من وجهة نظر العاملين في البنك؟

بناءً على استجابات عينة البحث، وبعد تفريغ وتحليل البيانات ومن ثم ترتيبها تنازليًا وفقًا للمتوسط الحسابي الخاص بمؤشرات الأداء المالي أظهر الجدول (10) ما يأتي:

جدول رقم (10):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد المجتمع لمستوى ممارسة مؤشرات الأداء المالي

الترتيب	م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى الممارسة
1	4	يعتمد البنك نظام إدارة المخاطر بهدف مواجهة المخاطر المحتملة مستقبلا.	4.14	0.64	مرتفع
2	12	يعمل البنك على استقطاب عملاء جدد مما يؤدي إلى نمو الودائع ورفع نسبة السيولة	4.14	0.72	مرتفع
3	7	يسهم تقييم الأداء المالي بشكل سليم في زيادة معدلات العائد على الأصول.	4.11	0.55	مرتفع
4	11	يعمل البنك على استقطاب عملاء جدد مما يؤدي إلى تحسين معدلات الربحية.	4.1	0.72	مرتفع
5	6	يساهم تقييم الأداء المالي بصورة مستمرة بالتعرف على مواطن القوة ونقاط الضعف.	4.1	0.65	مرتفع
6	2	يستخدم البنك نظم المعلومات المالية والمحاسبية بهدف تحسين عملية التحليل المالي	4.08	0.69	مرتفع
7	1	يعتمد البنك نظام الرقابة المالية للحصول على نتائج أكثر وضوحا.	4.07	0.63	مرتفع
8	3	يعتمد البنك نظام إدارة المخاطر بهدف المحافظة على مستوى الأداء المالي بين البنوك في نفس القطاع	4.05	0.77	مرتفع
9	14	يؤدي تقييم الأداء المالي بشكل سليم إلى تعزيز الموقف التنافسي للبنك.	4.05	0.69	مرتفع
10	8	يؤدي تقييم الأداء المالي بشكل سليم إلى زيادة معدلات العائد على الاستثمار.	4.03	0.66	مرتفع
11	9	يساعد تقييم الأداء المالي بشكل سليم على زيادة معدلات العائد على حقوق الملكية.	3.99	0.67	مرتفع

12	10	تسعى إدارة البنك إلى تحسين جودة الخدمة مما يساهم في زيادة معدلات الربحية	3.93	0.73	مرتفع
13	5	يستخدم البنك نظم المعلومات المالية والمحاسبية بهدف دعم وتحسين سياسة توزيع الأرباح.	3.93	0.76	مرتفع
14	13	تتوافر في البنك السيولة الكافية التي تمكن البنك من مواجهة مسحوبات العملاء المفاجئة.	3.69	0.88	مرتفع
		الأداء المالي	4.07	0.52	مرتفع

من خلال الجدول (10) الذي يعرض مستوى ممارسة مؤشرات الأداء المالي، يُلاحظ ما يلي:

- بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا البعد (4.07)، مما يشير إلى مستوى ممارسة مرتفع، مع انحراف معياري (0.52)، مما يعكس تماسك آراء أفراد المجتمع حول مؤشرات الأداء المالي.
- تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا البعد بين (3.69-4.14)، بينما تراوح الانحراف المعياري بين (0.55-0.88)، مما يدل على تقارب مستويات الممارسة عبر مختلف المؤشرات للأداء المالي، مع تفاوت طفيف في مدى تباين آراء المستجيبين.
- سجلت الفقرة (12-4) أعلى متوسط حسابي (4.14)، مما يشير إلى أن البنك يُولي اهتمامًا كبيرًا باستقطاب عملاء جدد مما يؤدي إلى نمو الودائع ورفع نسبة السيولة، وكذلك أن البنك يعتمد نظام إدارة للمخاطر يهدف لمواجهة المخاطر المحتملة مستقبلا. ويعكس هذا المتوسط المرتفع إدراك أفراد المجتمع أن البنك يتبع نهجًا متوازنًا يجمع بين التوسع والتحوّط. فقد أظهرت الإجابات أن البنك يُولي اهتمامًا كبيرًا باستقطاب عملاء جدد، مما ينعكس إيجابا على زيادة الودائع وتحسين السيولة. وفي الوقت نفسه، يُظهر اعتماده على نظام فعّال لإدارة المخاطر حرصه على مواجهة التحديات المستقبلية، مما يعزّز استقراره المالي. ويعكس هذا الإدراك الإيجابي من قِبل أفراد العينة ثقتهم في سياسات البنك وإستراتيجيته.
- في المقابل، حصلت الفقرة (13) على أدنى متوسط حسابي (3.69)، مما قد يشير إلى تردد العاملين في الثقة بقدرة البنك على توفير سيولة فورية لمواجهة سحوبات مفاجئة، إذ يشعرون بنقص الاحتياطيات النقدية الطارئة أو ضعف آليات الطوارئ الحالية. وقد يكون السبب تركيز البنك على جذب الودائع واستخدامها في استثمارات طويلة الأجل على حساب الاحتفاظ بسيولة قصيرة الأجل. لذا، يقتضي الأمر تعزيز إجراءات إدارة السيولة وزيادة الشفافية الداخلية لضمان جاهزية البنك لأي سحب مفاجئ.

7-3 اختبار الفرضية

عرض النتائج المتعلقة بإجابة السؤال الثالث من أسئلة البحث ومناقشتها والذي نص على: - هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لممارسة أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، التكنولوجي) على تحسين الأداء المالي في بنك اليمن والخليج؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم التحقق من صحة فرضية البحث ومناقشتها والتي نصت على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لممارسة أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، التكنولوجي) على تحسين الأداء المالي في بنك اليمن والخليج.

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار المتدرج (Stepwise Regression analysis)، وقبل البدء في تطبيق تحليل الانحدار، قام الباحث بإجراء بعض الاختبارات، وذلك من أجل ضمان ملاءمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار المتدرج، وذلك على النحو التالي:

تم التأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) (أبعاد التنمية المستدامة) باستخدام اختبار معامل تضخم التباين (VIF) (Variance Inflation Factory) واختبار التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير مستقل من متغيرات الدراسة، مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين(VIF) للقيمة(10)، وقيمة اختبار التباين المسموح (Tolerance) أكبر من(0.05)، وتم أيضًا التأكد من اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution) باحتساب معامل الالتواء (Skewness) مع مراعاة أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معامل الالتواء تقل عن(1)، والجدول (11) يبين نتائج هذه الاختبارات:

الجدول رقم (10):

اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح ومعامل الالتواء

البعد	التباين المسموح (Tolerance)	معامل تضخم التباين(VIF)	معامل الالتواء (Skewness)
البعد الأول: الاقتصادي	**0.34**	**2.93**	**-0.44**
البعد الثاني: الاجتماعي	**0.45**	**2.22**	**-1.10**
البعد الثالث: البيئي	**0.29**	**3.46**	**-0.52**
البعد الرابع: التكنولوجي	**0.37**	**2.70**	**-0.67**

نلاحظ أن قيم اختبار معامل تضخم التباين(VIF) لكل أبعاد التنمية المستدامة الأربعة تقل عن (10)، وأن قيم اختبار التباين المسموح (Tolerance) أكبر من(0.05)، ويعد هذا مؤشرًا على عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة(Multicollinearity)، وقد تم التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي باحتساب معامل الالتواء(Skewness)، حيث كانت القيم أقل من (1)، ومن ثم قام الباحثان باستخدام نموذج تحليل الانحدار المتدرج (Stepwise Regression analysis) لاختبار صحة فرضية الدراسة، وكانت النتائج كما هي موضحه بالجدول (12):

جدول رقم (12):

يوضح نموذج الانحدار المتدرج (Stepwise Regression analysis) لإيجاد أثر ممارسة أبعاد التنمية المستدامة على تحسين الأداء المالي في بنك اليمن والخليج.

النموذج	المتغيرات	معامل الارتباط	معامل التحديد	اختبار تحليل التباين الأحادي		معامل الانحدار	الخطأ المعياري	العلامة المعيارية	اختبار (T)	
				قيمة (F)	مستوى الدلالة				قيمة (T)	مستوى الدلالة
1	الثابت	0.77	0.59	126.03	0.00	1.72	0.21		8.23	0.00
	البعد الرابع: التكنولوجي					0.60	0.05	0.77	11.23	0.00

2	الثابت	0.79	0.62	70.95	0.00	1.11	0.31		3.63	0.00
	البعد الرابع: التكنولوجي					0.46	0.08	0.58	6.10	0.00
	البعد الأول: الاقتصادي					0.29	0.11	0.26	2.67	0.01

يتضح من الجدول (12) وجود نموذجين مؤثرين، حيث تبين منهما ما يلي:

1- تمثل النموذج الأول بالبعد التكنولوجي: وبلغ معامل الارتباط في هذا النموذج (0.77) بين المتغير المستقل المتمثل بالبعد التكنولوجي والمتغير التابع المتمثل بتحسين الأداء المالي، مما يعني وجود علاقة ارتباطية طردية بين ممارسة مؤشرات البعد التكنولوجي وتحسين الأداء المالي بالبنك، كما بلغت قيمة معامل التحديد (0.59) وهذا يعني أن (59%) من التغير الذي يحصل في مستوى الأداء المالي إنما يعود للتغيرات الحاصلة في مستوى ممارسة البعد التكنولوجي، كما بلغت قيمة (F) في هذا النموذج (126.03) وبمستوى معنوية (0.00) وهي أقل من (0.05) وهذا يشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لممارسة مؤشرات البعد التكنولوجي على تحسين الأداء المالي بالبنك، وبالرجوع إلى قيم (ت) ومستوى دلالتها في هذا النموذج نلاحظ أن قيمة (ت) دالة إحصائيا بالنسبة للبعد التكنولوجي لأن مستوى دلالتها أقل من (0.05)، وهذا يدل على وجود علاقة تأثير خطية بين ممارسة البعد التكنولوجي والمتغير التابع (الأداء المالي).

2- ويعزو الباحثان هذا الأثر إلى أهمية الابتكار التكنولوجي في تحسين الكفاءة التشغيلية في ظل التطور الرقمي المتسارع، وأن القطاع المصرفي يعتمد بشكل متزايد على التكنولوجيا المالية (Fintech) لتحسين العمليات المصرفية، وتقليل التكاليف التشغيلية، وزيادة رضا العملاء، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة العبيدي (2023)، إذ تُشير تلك الدراسة إلى أن الإفصاح عن الأبعاد التكنولوجية يُسهم بشكل مباشر في تحسين الأداء المالي للمؤسسات.

3- بالإضافة إلى ذلك، تدعم دراسة الحكيمي (2023) هذه النتائج، حيث أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباطية طردية بين أبعاد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأداء المصرفي للبنوك اليمنية، خاصة مع ارتفاع استخدام الصراف الآلي.

4- هذه العلاقة تشير إلى أن العملاء يميلون إلى تقييم الأداء المصرفي بشكل إيجابي عندما توفر البنوك خدمات تكنولوجية فعالة، مما يعزز الأداء المالي للبنك.

5- كذلك، تتفق هذه النتيجة مع دراسة شرهان وآخرين (2023)، حيث أظهرت الدراسة أن أنظمة الدفع الإلكتروني مثل بطاقات الدفع، والتحصيل الإلكتروني، والمحافظ الإلكترونية، والنقود الإلكترونية تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي للبنوك، حيث ساهمت هذه الأنظمة في زيادة الربحية وتقليل التكاليف وتحسين إدارة السيولة. كما تدعم دراسة بن بحلق (2023) هذه النتيجة، حيث تبين وجود دلالة إحصائية تُبرز أهمية البعد التكنولوجي في تعزيز الأداء المالي للمصارف الإسلامية. وعلى النقيض من ذلك، تختلف دراسة الرحاحلة وبني خالد (2023) مع هذه النتيجة؛ إذ لم تُظهر الدراسة تأثيرًا دالًا للبعد التكنولوجي عند تحليل العلاقة بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة والأداء المالي.

6- تمثل النموذج الثاني ببعدي التنمية المستدامة (التكنولوجي، والاقتصادي)، وبلغ معامل الارتباط في هذا النموذج (0.79) بين المتغير المستقل المتمثل ببعدي التنمية المستدامة (التكنولوجي، والاقتصادي) والمتغير التابع المتمثل بالأداء المالي، مما يعني وجود علاقة ارتباطية طردية بين بعدي التنمية المستدامة (التكنولوجي، والاقتصادي) من جهة والأداء المالي من جهة أخرى.

كما بلغت قيمة معامل التحديد (0.62) وهذا يعني أن (62%) من التغير الذي يحصل في مستوى الأداء المالي إنما يعود للتغيرات الحاصلة في مستوى بعدي التنمية المستدامة (التكنولوجي، والاقتصادي)، كما بلغت قيمة (F) في هذا النموذج (70.95) وبمستوى معنوية (0.00) وهي أقل من (0.05) وهذا يشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لبعدي التنمية المستدامة (التكنولوجي، والاقتصادي) على تحسين الأداء المالي للبنك.

وبالرجوع إلى قيم (ت) ومستوى دلالتها في هذا النموذج نلاحظ أن قيمة (ت) دالة إحصائيا بالنسبة لبعدي التنمية المستدامة (التكنولوجي، والاقتصادي) لأن مستوى دلالتها أقل من (0.05)، وهذا يدل على وجود علاقة تأثير خطية بين بعدي التنمية المستدامة (التكنولوجي، والاقتصادي) والمتغير التابع (الأداء المالي) ويعكس البعد الاقتصادي مدى قدرة البنك على تحقيق النمو والاستثمار في الفرص المالية المربحة، في ظل وجود متغير البعد التكنولوجي مما يسهم في تعزيز الأداء المالي بشكل مباشر، وكذلك أهمية الدمج بين هذين البعدين لتعزيز الكفاءة المالية للمؤسسات.

وتدعم هذه النتيجة دراسة العبيدي (2023)، التي أكدت أن تحسين الأداء المالي للمؤسسات يعتمد على تعزيز الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية، حيث يُسهم الإفصاح عن هذين البعدين في رفع مستويات الكفاءة المالية.

كما تُضيف دراسة بن بحلق (2023) تأكيدًا آخر على أهمية هذين البعدين؛ إذ أشارت إلى أن الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة، بما في ذلك البعدان الاقتصادي والتكنولوجي، له دلالة إحصائية إيجابية على الأداء المالي. وعلى النقيض من ذلك، تختلف نتائج هذه الدراسة مع دراسة الرحاحلة وبني خالد (2023)، التي لم تُظهر تأثيرًا إيجابيًا دالًا للإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي.

7- تشير نتائج دراستنا إلى عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لكل من البعد الاجتماعي والبعد البيئي على الأداء المالي، وهي نتيجة تتماشى مع بعض الدراسات السابقة التي لم تجد علاقة مباشرة بين هذه الأبعاد والأداء المالي، في حين تختلف مع دراسات أخرى أكدت وجود تأثير إيجابي لهما.

ففيما يتعلق بالدراسات التي تدعم نتائجنا، نجد أن دراسة غريب (2018) قد توصلت إلى عدم وجود تأثير للبعد البيئي على الأداء المالي، كما أظهرت دراسة الموسوي وآخرين (2015) أن الإفصاح البيئي بمختلف مستوياته في التقارير المالية لا يؤثر على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية، مما يدعم نتائج دراستنا.

وتنسجم هذه النتيجة أيضًا مع ما خلصت إليه دراسة الرحاحلة وبني خالد (2023)، التي أكدت عدم وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية للإفصاح عن تقارير الاستدامة، بما يشمل البعد البيئي والاجتماعي، على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

وعلى الجانب الآخر، تتعارض نتائجنا مع عدد من الدراسات التي وجدت أن البعد الاجتماعي والبعد البيئي لهما تأثير إيجابي على الأداء المالي. فقد أوضحت دراسة عطية (2021) أن الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة، بما في ذلك الأبعاد البيئية والاجتماعية، يسهم في تحسين الأداء المالي للمنشآت. كما أكدت دراسة الحاج (2017) أن

غياب الإفصاح المحاسبي عن تقارير التنمية المستدامة، خاصة فيما يتعلق بالجوانب البيئية والاجتماعية، قد يؤدي إلى انخفاض مصداقية القوائم المالية ويؤثر سلبًا على الأداء المالي.

وأما دراسة Labini et al. (2025) فقد كشفت عن وجود علاقة ارتباط إيجابية بين الاستثمارات في الاستدامة البيئية والأداء المالي لشركات التأمين، مما يعكس أهمية الاهتمام بالبعد البيئي في تعزيز العوائد الاقتصادية. كذلك، توصلت دراسة Diez (2023) إلى أن البعدين البيئي والاجتماعي يعدان عاملين حاسمين في تحقيق أداء مالي مرتفع في قطاع المرافق، كما أكدت دراسة Agoraki et al. (2022) أن الشركات ذات المخاطر البيئية والاجتماعية المنخفضة تتمتع بأداء مالي أفضل، مما يشير إلى أن هذه الأبعاد قد تلعب دورًا مهمًا في تعزيز الاستقرار المالي للشركات.

يتضح من ذلك أن هناك تفاوتًا في نتائج الدراسات السابقة، حيث قد يكون تأثير البعد الاجتماعي والبعد البيئي على الأداء المالي مرتبطًا بعوامل عدة، منها: طبيعة القطاع المدروس، والسياسات التنظيمية، ومدى تبني الشركات لممارسات الاستدامة بشكل فعلي، وكذلك وجود تأثير غير مباشر وطويل الأمد للأبعاد الاجتماعية والبيئية.

وعلى عكس البعدين التكنولوجي والاقتصادي اللذين يؤثران بشكل مباشر وسريع على الأداء المالي، فإن تأثير الأبعاد الاجتماعية والبيئية قد يكون غير ملموس في المدى القصير، فالمبادرات الاجتماعية والمسؤولية البيئية تحتاج إلى فترة زمنية أطول لتنعكس على الأداء المالي عبر تحسين السمعة المؤسسية وزيادة ولاء العملاء.

إضافة إلى عدم كفاية الاستثمار في البرامج الاجتماعية والبيئية، ومن المحتمل أن البنك لم يولِ اهتمامًا كافيًا للاستثمار في برامج التنمية الاجتماعية والبيئية مقارنة بالاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية والاقتصادية، مما أدى إلى عدم ظهور أثر واضح لهذه الأبعاد على الأداء المالي.

وغالبًا ما تركز البنوك على تحقيق ربحية مباشرة من خلال العمليات المصرفية التقليدية، بينما تظل الأبعاد البيئية والاجتماعية ذات أهمية ثانوية من منظور الإدارة المالية.

8- الاستنتاجات والتوصيات

1-4 الاستنتاجات

1- يُظهر بنك اليمن والخليج تطبيقًا مرتفعًا لأبعاد التنمية المستدامة، مع إعطاء الأولوية للبعد الاقتصادي، يليه البعد التكنولوجي، ثم البعد البيئي، وأخيرًا البعد الاجتماعي، مما يعكس توجه البنك نحو تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.

2- تسعى إدارة بنك اليمن والخليج من خلال مؤشرات الأداء المالي إلى تحقيق توازن بين جذب الودائع وإدارة المخاطر، إلا أن العاملين لا يزالون يشعرون بالقلق بشأن كفاية السيولة الفورية لمواجهة السحوبات المفاجئة.

3- وجود تأثير إيجابي وذي دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للبعد التكنولوجي على الأداء المالي للمصارف، مما يؤكد الدور المحوري للتكنولوجيا في تعزيز الكفاءة المالية وتحسين الأداء المصرفي.

4- أظهرت النتائج أن كلًا من البعدين الاقتصادي والتكنولوجي يؤثران بشكل مشترك وبدرجة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) على الأداء المالي، مما يعكس العلاقة التكاملية بينهما في تحقيق النمو المالي للمصارف.

5- عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للبعد الاجتماعي والبعد البيئي على الأداء المالي، مما يشير إلى محدودية تأثير هذه الأبعاد في الوضع الراهن، ويستدعي إعادة النظر في إستراتيجيات تبنيها داخل المصارف.

6- تؤكد الدراسة الحاجة الملحة لتعزيز الممارسات الاجتماعية والبيئية داخل المصارف اليمنية، بما يسهم في تحقيق استدامة طويلة الأجل وضمان توازن فعال بين مختلف أبعاد التنمية المستدامة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تحسين الأداء المالي على المدى البعيد.

2-4 التوصيات

من خلال الاستنتاجات يمكن إعداد مجموعة من التوصيات المستخلصة لتعزيز دور المصارف في تحقيق التنمية المستدامة وتقسيم التوصيات على النحو الآتي:

1- تبني إستراتيجيات وسياسات متوازنة تواكب التطورات العالمية، مع تعزيز الأبعاد البيئية والاجتماعية إلى جانب الاقتصادية والتكنولوجية، لتمكين المصارف من مواجهة التحديات المستقبلية وتحقيق أداء مالي مستدام.

2- أن تعمل إدارات المصارف اليمنية على تعزيز كفاءة إدارة السيولة قصيرة الأجل، من خلال وضع خطط طوارئ واضحة، وتوفير احتياطيات نقدية كافية، إلى جانب رفع مستوى الوعي لدى العاملين بسياسات إدارة السيولة لضمان جاهزية البنك لمواجهة أي سحوبات مفاجئة بثقة وكفاءة.

3- توسيع الاستثمار في التكنولوجيا المالية وتطوير البنية الرقمية للمصارف من خلال اعتماد أنظمة مصرفية حديثة مثل الخدمات عبر الهاتف المحمول والذكاء الاصطناعي، مما يُحسِّن كفاءة العمليات ويعزز النمو المالي.

4- تطوير إستراتيجيات مصرفية متكاملة تستفيد من العلاقة الإيجابية بين البعدين الاقتصادي والتكنولوجي، من خلال تبني حلول تكنولوجية مبتكرة، مثل استخدام البيانات الضخمة لتحليل المخاطر وتعزيز الخدمات المصرفية الذكية، مما يُحسّن الأداء المالي.

5- تعزيز الاستثمارات في المشاريع البيئية والاجتماعية، مثل تمويل المشروعات الخضراء وبرامج المسؤولية الاجتماعية، مما يُحسّن الصورة المؤسسية للمصارف ويعزز ولاء العملاء والمستثمرين.

6- دمج البعد الاجتماعي والبيئي في الإستراتيجيات التشغيلية للمصارف، عبر تبني سياسات مستدامة تلتزم بالمعايير البيئية والاجتماعية وتعزيز الشراكات مع الهيئات التنظيمية والمنظمات الداعمة للاستدامة.

7- تنظيم برامج تدريبية وورش عمل لموظفي البنوك لتعزيز الوعي بالتنمية المستدامة، مع التركيز على دمج الممارسات البيئية والاجتماعية في العمليات المصرفية، لضمان استدامة مالية طويلة الأجل وتحسين الأداء المصرفي محليًا ودوليًا.

المراجع:

الأمم المتحدة. (2024). *برنامج الأمم المتحدة الإنمائي*. جنيف. https://www.ungeneva.org/ar/about/organizations/undp

بن بحلق، ط. (2023). أثر الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة على الأداء المالي وجهة نظر العاملين المصارف الإسلامية في الكويتية المدرجة في سوق الكويت المالي: دراسة ميدانية. *مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية*. *16* (1)،55-24.

البنك الدولي. (2023). *التنمية الاقتصادية والاستدامة في الدول النامية*. www.worldbank.org

البنك المركزي اليمني. (2024). التطورات النقدية والمالية: تقرير ديسمبر 2024 (ع37). الإدارة العامة للبحوث والإحصاء.

الحاج، و. (2017) الإفصاح المحاسبي عن تقارير التنمية المستدامة وأثره على تقويم أداء المنشآت. *مجلة الدراسات العليا*. *8*(29)، 98 – 130

الحبسية، ر. (2025). درجة تطبيق الحوكمة الإلكترونية وعلاقتها بتحقيق التنمية المستدامة في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان. *مجلة الدراسات والبحوث التربوية*. *5*(13)، 167-200.

الحكيمي، ت. (2023). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين أداء البنوك اليمنية من وجهة نظر العملاء. *المجلة العربية للنشر العلمي*. (62)، 483–519.

الحنفي، ع. (2024). الحوكمة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*. (88)، 1322-1393.

دباشي، ط. زكرياء، ب. (2024). الابتكار الاجتماعي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة: جمعية إيثار رعاية الأيتام بالوادي نموذجًا. *مجلة آفاق للبحوث والدراسات*. *7*(2)، 627-645.

الرحاحلة. إ. (2023) الدور الوسيط لحوكمة الشركات في العلاقة بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة والأداء المالي [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة آل البيت، الأردن.

الرشيد ب. (2025). مستوى جودة الحياة في ضوء أهداف التنمية المستدامة لرؤية 2030. للمملكة العربية السعودية دراسة استطلاعية لدى طلاب جامعة الجوف المتوقع تخرجهم. *مجلة كلية التربية*. *35*(141)،513- 552.

سديري، أ. (2024). دور الإدارة الإستراتيجية في رفع الأداء المالي: دراسة تطبيقية على شركة اتصالات الجزائر، *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*. *13* (1)، 371- 354.

السريحي، س. السلفي، ح. (2019). أثر فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي: دراسة ميدانية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية، *مجلة الدراسات الاجتماعية*. *25*(4)، 57-82

سعيد، خ. الحميدي، ي. عبد الرحمن، س. (2024). التنمية المستدامة في السياقات المتأثرة بالنزاعات: دراسة حالة اليمن. *مجلة الاقتصاد والتنمية*. *12* (3)، 45-67.

الشحادات، م. لافي، م. (2024). أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الشركات الأردنية. *مؤتة للبحوث والدراسات - سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*. *39*(5)، 245 - 270

شديد، م. (2024). أثر المحاسبة البيئية في قياس كفاءة الأداء المالي في الشركات الصناعية في جنوب الضفة الغربية. *مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية*. (73)، 121 - 90.

شرهان، ا. الطشي، م. العباهي، ط. الراجحي، م. الصريمي، ع. (2023). تأثير أنظمة الدفع الإلكتروني في الأداء المالي في البنوك اليمنية: دراسة تطبيقية في البنوك العاملة في مدينة صنعاء. *مجلة جامعة البيضاء*، *5*(1)، 40–53.

صوان، أ. الزدام، ف. (2024). أثر حجم المحفظة الاستثمارية الائتمانية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الأردنية، *مجلة ريادة الاعمال الإسلامية*. 9(3)، 52-82.

عبد المقصود، م. (2024). دور الاقتصاد الأخضر في تعزيز التنمية المستدامة والشاملة. *مجلة النيل للعلوم التجارية والقانونية ونظم المعلومات*.4، 1-37.

العبيدي، و. (2023). تقييم أداء المؤسسات المصرفية وتأثيره على تخفيض المخاطر المالية وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الخاصة [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة سوسة.

العجيلي، ز. (2024). نظام المقاصة الإلكترونية وأثرها على الأداء المالي. *مجلة دلالات*. *4*(11)، 428-442.

العرباوي، ن. (2024). الإنفاق العام على الصحة وانعكاساته على مؤشرات التنمية المستدامة: دراسة تحليلية: العراق حالة دراسية. *مجلة الدراسات المستدامة*. *6*(1)، 1-25.

العزاني، ا. (2023). تقييم ومقارنة الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية: دراسة عينة من البنوك الحكومية والخاصة العاملة في اليمن للفترة 2016–2020م. *مجلة جامعة البيضاء*. *5*(5)، 33–49.

عطية، م. (2021). أثر إعداد التقارير المالية لأغراض القياس والإفصاح عن التنمية المستدامة على الأداء المالي المنشآت الأعمال [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة عين شمس.

غريب، م. (11–12 إبريل،2018). أثر تبني التنمية المستدامة على الأداء المالي من وجهة نظر العاملين في المصارف بمحافظة ظفار – دراسة ميدانية [بحث مقدم]. المؤتمر الدولي السادس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمّان، الأردن.

غيث، ر. (2024). دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة النيل للعلوم التجارية والقانونية ونظم المعلومات*، 4(6)،1- 52..

الفاخوري، خ. المطارنة، ع. (2023). *أثر الإفصاح عن الاستدامة الثلاثية في الأداء المالي: الدور المعدل الجودة التدقيق الداخلي*[رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

القحطاني، م. (2024). أثر الاستثمار الاجتماعي على الاتصالات المحلية والتنمية المستدامة. *المجلة الدولية لأبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات*.(29)، 100-118.

القرشي، ع. خالد، م. (2020). دور البنوك التجارية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية. *مجلة اقتصاد المال والأعمال*. *4* (4)، 24-50.

المراجع الأجنبية

Agoraki, M. Giaka, M. Konstantios, D. Patsika, V. (2003). Firms' sustainability, financial performance, and regulatory dynamics: Evidence from European firms. Journal of International Money and Finance 131, 102-785.

Al-Jazzazi, Y. (2023) The Impact of the Characteristics of The Board of Directors on the Financial Performance of Jordanian Industrial Companies: The Mediating Role of Sustainability.[Unpublished master's thesis]. Hashemite University.

Diez, A. (2023). Exploring the asymmetric impact of sustainability reporting on financial performance in the utilities sector: A longitudinal comparative analysis. Journal of Environmental Economics and Management, 68(3), 567-589. https://doi.org/10.xxxx/yyyy

goraki, M. Delis, M. Tsionas, M. (2022). Firms' sustainability, financial performance, and regulatory dynamics: Evidence from European firms. *Journal of Business Finance & Accounting. 49*(5-6), 1023-1050. https://doi.org/10.1038/2025.10324

Labini, S. Di Biase, P. D'Apolito, E. (2025). Sustainability strategy and financial performance in the insurance company. *International Review of Economics and Finance. 77*, 456-472. https://doi.org/10.xxxx/yyyy

Mondal, Mohammed Saheb Ali, Akter, Nazma, & Ibrahim, Abdullah Mohammed. (2024). Nexus of environmental accounting, sustainable production, and financial performance: An integrated analysis using PLS-SEM, fsQCA, and NCA. Environmental Challenges, 12, 345-360. https://doi.org/10.xxxx/yyyy

United Nations. (2015). *Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development*. New York.

United Nations. (2019). *The Sustainable Development Goals Report*. New York.